

سورة الاحقاف



كلمة شكر

بسم الله الرحمن الرحيم

" رب أوزعني أن أشكر نعمتك التي أنعمت علي و علي والدي وأن
أعمل صالحا ترضاه وأدخلني برحمتك في عبادك الصالحين "

سورة النمل الآية 19

الحمد و الشكر لله الذي وفقنا لإتمام هذا العمل فالحمد لك ربي

حتى ترضى و الحمد لك إذا رضيت و الحمد لك بعد الرضى .

على الأصل نمشي و الأصل يدفعنا أن نرد الفضل لأصحابه وأن

نسدي الشكر لمستحقيه و في مقدمتهم أستاذي المشرف البروفيسور

"بوقرين عبد الحلیم " لم ييخل علي بعلمه و ثمين وقته.

الأفاضل

إلى الذين مهدوا إلي طريق العلم و المعرفة إلى جميع أساتذتي



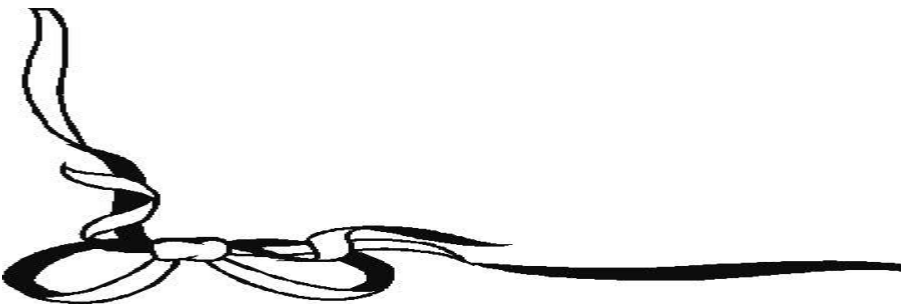


إهداء

إلى مفخرتي واعتزازي صاحب السيرة العطرة، و الفكر المستنير، فلقد كان له الفضل الأول في
بلوغي التعليم
(والدي الحبيب) أطال الله في عمره .

إلى التي كانت سببا في وجودي ووضعتني في طريق الحياة ورعتني أمي الغالية.
إلى سندي وقدوتي في الحياة أختي العزيزة وأخوتي الأعزاء.
إلى من كان بجواري طيلة هذه الفترة...صديقتي العزيزة نسرين عجالات
وكل أفراد عائلتي شاكرة ومقدرة لهم تشجيعهم و مساندهم.
إلى كل هؤلاء أهدي عملي

إسراء بقاقره





إهداء

إلى من أوصاني بهما ربي برا و إحسانا والداي الكريمان رحمهما الله
وأسكنهما فسيح جناته

إلى رفيق دربي زوجي العزيز الذي وقف بجنبي طيلة مشواري الدراسي

إلى إبنتي شهرزاد و إبني صفوان نصر الدين الأعتاء حفظهما الرحمن

إلى البنيان المرصوص أخواتي و إخواني و جميع أولادهم وثق الله رباطنا

إلى صديقتي وزميلاتي بكلية الحقوق و إلى كل من أحب خاصة الزميلة إسراء

التي كانت ثمرة نجاح هذه المذكرة أهدي عملي هذا

رقية بن الحرمة



قائمة الاختصارات

المعنى	المختصرات	الرقم
قانون	ق	01
قانون العقوبات	ق.ع	02
قانون إجراءات الجزائية	ق.إ.ج	03
جمال بن إسماعيل	ج.إس	04



تمخض عن الفكر الإنساني في العقدين الرابع و الخامس من القرن الماضي عن إبتكار أعظم ما قدمته الحضارة الإنسانية ألا وهو الحاسوب، مما أهل لحقبة جديدة بالغة الأهمية أحدثت تأثيرا في بنية المجتمع حيث تطورت و ذلك نتيجة لاكتساح جميع النواحي التي تتطلبها الحياة البشرية، مما جعل منها مصدرا أساسيا للأشخاص و كذا المؤسسات للإعتماد عليه في كافة شؤونهم نظرا للسرعة و الدقة في تخزين المعلومات و معالجتها في وقت قصير، حيث في هذه الفترة عرفة المعلوماتية INFORMATIQUE تطورا مذهلا، كما ساعد إقترانها بالتيكنولوجيات أخرى (الإلكترونيك، الرقمنة) على تعميم إستعمالها وتعدد وظائفها، فالحديث اليوم لم يعد عن الحاسوب و قدراته في إختزال الوقت و تخزين المعلومات أو إنجاز العمليات المعقدة، و إنما عن تيكنولوجيا الإعلام و الإتصال، و الفضاء الإفتراضي الذي نشأ نتيجة إرتباط المعلومات بمختلف المواصلات السلكية و اللاسلكية .

حيث أصبحت هذه الوسيلة ليست حكرا فقط على الدول المتقدمة، و إنما تعدت إلى غير ذلك (الدول النامية) مما زاد من أهمية هذه التيكنولوجيات حيث عرفت بما يسمى بعصر المعلومات، و مع التغلغل المتزايد للمعلومات و تيكنولوجيا الإتصال في مختلف النشاطات البشرية، إذ أعتبرت فضاء مفتوحا لحدود له مقارنة بالحدود الإقليمية للدول، وذلك لكون جميع الدول و المنظمات و المؤسسات خاصة المالية المرتبطة إرتباط وثيق بها من أجل ممارسة أعمالهم و نشاطاتهم و تقديم مختلف الخدمات لزبائنهم، وهو الأمر الذي أدى بأصحاب النوايا الإجرامية إلى الإتجاه إلى الإستعمال غير الشرعي لهذه المنظمات المعلوماتية (الإلكترونية)، من أجل إرتكاب أعمالهم الإجرامية المختلفة، من جهة الإنتفاع بها، ومن جهة أخرى التملص من المسؤولية الجزائية.

وأمام هذا الزحف المتزايد للأنظمة المعلومات ظهر شكل جديد من الإجرام وهو ما يعرف بالإجرام أو الجرائم الإلكترونية، إذ أنه و بظهور هذا النوع الجديد من الإجرام جعل من المجتمع الدولي التدخل من أجل وضع حد لإنتشاره، فكان لا بد من وضع أطر قانونية ملائمة جديدة أو إدخال تعديلات على قوانين سارية المفعول بما يتلائم و الوضع الجديد، لتحديد شروط إستعمال هذه الوسائل في مختلف المعاملات، من خلال نصوص جزائية لحماية الأنظمة الإلكترونية، وردع إساءة إستعمالها سواء محليا أو دوليا في إطار الإتفاقيات الدولية.

فالتقدم العلمي و التيكنولوجي لا يمكن أن يسير أو يعمل وحده بمعزل عن أي تقدم قانوني يواكبه و يحافظ عليه و يكفل حمايته و يضع الحلول لما قد يطرأ من مشكلات بسبب إستعماله، ففي هذه الحالة يمكن للتقدم التيكنولوجي أن يصبح أداة للبناء و أساس لكل تطور ويمكن أن يكون أداة لإرتكاب الجريمة إذا أسئ إستخدامه، وهو ما يوجب على القانون أن يمتد نصوصه إلى هذه الأنشطة الجديدة التي تفرزها التيكنولوجيا

حتى تتخذ الجريمة في نصوص منضبطة واحدة أذ أصبحت النصوص التقليدية لا يمكن أن تسرى أو تطبق على هذا النوع من الجرائم مما أدى إلى ظهور مشكلات إجرامية في هذا المجال.

و الجزائر بإعتبارها واحدة من الدول التي مسها أو تعرضت لمثل هذا النوع من التطور التكنولوجي سواء كان إيجابيا أو سلبيا فهي أيضا معينة بالمكافحة، فكان لابد من إيجاد إطار قانوني مناسب لسد الفراغ الإجرائي، لذلك وضعت مجموعة من الإجراءات منها ما يعتبر قاسما مشتركا بين الجرائم التقليدية و الجرائم الإلكترونية عن طريق تعديل قانون الإجراءات الجزائية بتقنين وسائل و إجراءات خاصة تتماشى و طبيعة الجرائم المستحدثة و منها الجريمة الإلكترونية، ومنها إجراءات تطبق فقط على الجريمة الإلكترونية، والتي تم النص عليها في قانون جديد يتعلق بالوقاية من الجرائم المتصلة بتكنولوجيا الإعلام و الإتصال و مكافحته 04/09 المؤرخ في أوت 2009.

تكمن أهمية البحث أساسا في كون الجرائم الإلكترونية جريمة جديدة و بالتالي لا يمكن تطبيق الإجراءات التي تطبق على الجرائم التقليدية لأنها من الموضوعات التي لم تتل حظها (من البحث و التحقيق و المحاكمة) على المستوى الجزائري، حيث نجد القواعد الإجرائية التقليدية لا يمكن أن تطبق عليها، بالإضافة إلى كون الجرائم الإلكترونية حديثة النشأة و يمتد تأثيرها إلى جميع الأصعدة لارتباطها بتطور تكنولوجيا الإعلام و الإتصال و التي تستخدم في جميع المجالات الحياة سواء من طرف الأفراد أو المؤسسات إذ تجعل التعاملات معها صعبا و معقدا مما يحتم إيجاد طرق جديدة و تابعة لمكافحتها، على الرغم من الصعوبات العديدة التي واجهتنا في إعداد المذكرة نظرا لصعوبة الموضوع وتشعبه .

أسباب إختيار الموضوع:

لكل باحث دوافع و أسباب تجعله يغوص في بحث ما، ولعل هذا ما جعلنا نقوم بدراسة هذا الموضوع بناء على مجموعة من الأسباب يمكن تقسيمها إلى أسباب شخصية و أخرى موضوعية، نحاول عرضها على النحو الآتي:

1. الأسباب الشخصية: من بين الأسباب المحفزة على دراسة هذا الموضوع هي:

- ✓ الرغبة و الميل الشخصي إلى المواضيع المتعلقة بعلم الإجرام ومدى خطورته في المجتمع .
- ✓ التقشي الكبير لظاهرة الإجرام في أوساط المجتمع .
- ✓ لأنها قضية رأي عام .

أهمية الدراسة:

تتجلى أهمية الدراسة في هذا الموضوع من خلال عدة جوانب نبرزها على النحو الآتي :

1- الجانب الإنساني: ينصب جزء من الموضوع على قضية الشاب المغدور به جمال بن إسماعيل و مساهمة مواقع التواصل الإجتماعي في كشف المجرمين و الجزء الآخر على في الوصول إلى المجرمين و محاكمتهم عن طريق الجهات الرسمية

2- الجانب العلمي : نحاول في هذا الصدد الوقوف عند المعلوماتية غير الرسمية التي ساعدت في كشف حقيقة مقتل جمال بن إسماعيل و المتمثلة في مواقع التواصل الإجتماعي في الجزء الأول و الجهات الرسمية المتمثلة في الضبطية الإلكترونية و الإجراءات التفتيش و البحث و التحري و التحقيق و المحاكمة .

3- الجانب العملي : تبرز أهمية هذا الجانب من خلال الرجوع إلى الواقع، حيث نجد أن الإهتمام بمسؤولية المجتمع عن الجريمة لم يتحقق إلا بعد أن تولت الدولة بمختلف أجهزتها تنظيم مسؤولية الأفراد، و بالمقابل إتجاه فقهاء القانون إلى البحث عن أسباب و دوافع الجريمة، ليتضح لهم جليا في ما بعد أن هناك عوامل مؤثرة على الإجرام دون غيرها من العوامل الأخرى.

أهداف الدراسة :

تهدف هذه الدراسة إلى مايلي:

1. دراسة حول المعلوماتية و مواقع التواصل الإجتماعي و التكلم عن حدود التعبير
2. كيف كان للمعلوماتية و مواقع التواصل الإجتماعي دور كبير في كشف المجرمين في قضية جمال بن إسماعيل

3. مساهمة الضبطية و الإجراءات المتبعة في الكشف عن الجرائم الإلكترونية

الصعوبات المعترضة :

ككل بحث أكاديمي يتناول موضوعا يحتاج إلى التعمق و التمحيص، فإننا يمكننا القول في هذا الصدد بأننا قد واجهنا صعوبات في دراسة هذا الموضوع لعل أهمها نقص المراجع المتعلقة ب قضية الشاب جمال بن إسماعيل و مساهمة المعلوماتية في الكشف عن الجرائم

إشكالية الدراسة :

رغم التقدم الهائل الذي تشهده الإنسانية في مختلف الميادين و المجالات ، إلا أن حجم الظاهرة

الإجرامية في تزايد مستمر، حيث أصبحت الجرائم تعرض على المباشر، مما أصبح ذلك يهدد كيان

المجتمعات الحديثة، و هذا ما يدفعنا إلى طرح الإشكالية الآتية:

✚ ما علاقة المعلوماتية بالجوانب القانونية في كشف الجرائم ، وكيف تم تطبيقها في قضية المرحوم

جمال بن اسماعيل ؟

المنهج المتبع :

إيماننا منا بأن طبيعة الموضوع المراد دراسته هي المحدد الأساسي للمنهج المتبع في الدراسة، ذلك لأن لكل منهج بناؤه الخاص، و مجالات تطبيقه، إذ أن تحديد المنهج الصحيح في الدراسة يصل بنا حتماً إلى حل المشكلة المعرفية ، لذا إرتأينا أن تكون دراستنا وفق منهج يتماشى مع موضوع الدراسة كي تتلاءم مع الأهداف المسطرة، حيث إختارنا مجموعة من المناهج المعتمدة في الدراسات القانونية و التي هي مكملة لبعضها البعض، وهذا قصد الإلمام بكل جوانب الدراسة محل البحث، لهذا إعتدنا على المنهجين الوصفي و التحليلي .

خطة الدراسة :

بناءً على ماتقدم عرضه ومن أجل عرض كافة الأفكار المتصلة بالموضوع، و جب علينا دراسة هذا الموضوع وفق خطة منهجية ، حيث نقسم هذا الموضوع إلى فصلين، نخصص الفصل الأول إلى دور المعلوماتية غير الرسمية في كشف الجرائم ، بحيث سنتناول في المبحث الأول حدود حرية التعبير في ظل إنتشار الجرائم عبر مواقع التواصل الإجتماعي، في حين نتناول في المبحث الثاني المعلوماتية الغير رسمية في كشف الجرائم و الوقوع فيها .

أما الفصل الثاني فنخصصه لدور المعلوماتية الرسمية في كشف الجرائم ، بحيث سنتناول في المبحث الأول الضبطية المختصة في كشف الجرائم ، في حين نتناول في المبحث الثاني مساهمة الضبطية في الكشف عن الجرائم الإلكترونية .

الفصل الاول:

دور الجهات غير الرسمية في كشف

الجرائم (قضية جمال بن إسماعيل)

أصبحت مواقع التواصل الإجتماعي عنصرا مهما في حياة الإنسان لأنها تسهل له عملية التواصل بين مجموعة من معارفه و أيضا وسيلة لنشر وإبداء رأيه و التعبير عن مشاعره و آحاسيسه ، ولكن في حدود معينة لايمكنه تجاوزها، لأن هناك الكثير من الناس يخلطون بين حرية التعبير و التعدي على الآخرين ، فنجد من ينتهك أعراض الناس في مواقع التواصل الإجتماعي بحجة حرية الرأي و التعبير و لهذا وضع القانون الدستوري و الإعلان العامي لحقوق الإنسان حدود لهاته الحرية فتنتهي حريتك عندما تبدأ حرية الآخرين. ولا ننكر أنه كما يوجد إيجابيات لمواقع التواصل الإجتماعي يوجد لها سلبيات، فأحيانا تكون مواقع التواصل الإجتماعي مصدرا رئيسيا في كشف الجرائم كما حدث في قضية الشاب (ج.إس) حيث كانت مواقع التواصل هي الكاشف الرئيسي للجريمة و بفضل المعلوماتية و مواقع التواصل الإجتماعي تم الوصول إلى المجرمين كما قد تكون أيضا محلا للوقوع في الجرائم كالمساس بحرمة الحياة الخاصة للأشخاص أو التهديد و لهذا سوف نتطرق في هذا الفصل إلى كل هاته النقاط .

المبحث الأول: حدود حرية التعبير في ضل إنتشار الجرائم عبر مواقع التواصل الإجتماعي

لا شك أن مواقع التواصل الإجتماعي أصبحت وسيلة حتمية الوجود في حياة كل شخص، بل إنها الوسيلة الأساسية و الوحيدة التي باتت تستخدم اليوم للتواصل بين الأفراد في المناطق البعيدة و القريبة كذلك و التعبير عن المشاعر و الأحاسيس ، كما أنها تستخدم من قبل بعض الأفراد لتجارة أيضا، لكن على الرغم من الأهمية البالغة لمواقع التواصل الإجتماعي فهي اليوم أصبحت أهميتها كأهمية الطعام في حياة الإنسان ولا أرى في ذلك الوصف نوع المبالغة فهي باتت أقرب لوصف العادة اليوم، حيث أن كل فرد أصبح يستخدمها بشكل يومي و روتيني معتاد فهي تتيح للفرد التواصل مع الآخرين و أيضا العمل و التعبير عن الرأي.ولكن هذا التعبير قد يكون مقيدا لاسيما في بعض الأمور فلا يمكنك شتم الرؤساء مثلا أو الإعتداء بالكلام على أمن الدولة مثلا ولا يمكنك تهديد أحد الأفراد بالقتل أو الشتم عليه أو الإعتداء على حرية الآخرين الآن كل هذه الأمور مراقبة و مقيدة . فما هي مواقع التواصل الإجتماعي ؟ و ماهي حدود التعبير المتاحة لنا ؟ وما القيود المفروضة على حرية التعبير على مواقع التواصل الإجتماعي ؟ وماهي سلبيات و إيجابيات مواقع التواصل الإجتماعي ؟

ولهذا سوف نتطرق في هذا المبحث الى ثلاث مطالب حيث أولها: يتكلم عن مفهوم مواقع التواصل الإجتماعي

أما المطلب الثاني: يبين لنا حدود حرية التعبير في مواقع التواصل الإجتماعي

أما المطلب الثالث: يوضح لنا سلبيات و ايجابيات مواقع التواصل الإجتماعي

المطلب الأول : مفهوم مواقع التواصل الإجتماعي

منظومة من الشبكات الإلكترونية تسمى مواقع التواصل الإجتماعي هي التي تسمح للمشارك فيها بإنشاء موقع خاص به، ومن ثم ربطه عن طريق نظام إجتماعي إلكتروني من أعضاء آخرين لديهم الإهتمامات و الهوايات نفسها .

الفرع الأول : وسائل التواصل الإجتماعي :

هي مواقع تكنولوجية فعالة تعمل على تسهيل الحياة الإجتماعية لمستخدميها بهدف الحصول على المعلومة و الإتصال و التواصل بين مجموعة من المعارف و الأصدقاء، وهي تقوم على المستخدمين بالدرجة الأولى من خلال الإتصال و القدرة أيضا على التواصل المرئي و الصوتي و تبادل الصور، وهي

شبكات إجتماعية تفاعلية تتيح التواصل لمستخدميها في أي وقت يشاؤون وفي أي مكان من العالم ، وأبرز شبكات التواصل الإجتماعي هي (الفييس بوك ، تويتر ، اليوتيوب ، الأنستغرام)¹.

الفرع الثاني : ابرز مواقع التواصل الإجتماعي

1/ الفييس بوك : facebook تم تأسيس موقع الفييس بوك على يد مارك زوكربيرج (mark zuckerberg) ، و زملائه في الجامعة : إدواردو سافرين (Eduardo saverin) ، وداستن موسكوفيتز (Dustin moskovitz) ، وكريس هيوز (chris hoghes) ، وأطلق للعامه سنة 2004 م². يعد الفييس بوك facebook يعد هو الشبكة الأكبر على مستوى العالم و الأنجح و الأكثر إستخداما على شبكة الأنترنت في العالم كله³ .

فيتم إستخدامه من قبل عدد كبير يصل إلى أكثر من مليار شخص ، فيتم من خلاله البحث عن الأصدقاء القدامى أو الجدد.

أو البحث عن كل شئ يتعلق بمهام عملك،والفييس بوك يعمل على تسهيل التواصل بين الناس و بعضها ويتيح لك المشاركة الكثيرة للأحداث و القصص الحصرية و المباشرة⁴

كما أن تطبيق **المسنجر Messnger** التابع للفييس بوك يحتل المرحلة الثانية في الترتيب كأكثر تطبيقات الدردشة شهرة بعد تطبيق الواتس آب. **whatsapp**

الواتس آب whatapp : يعد أحد أشهر تطبيقات المحادثة و الدردشة الموجودة ، وإذ يتيح للمستخدمين إرسال الرسائل إلى الآخرين بشكل فردي أو مجموعات، إضافة إلى القدرة على إرسال الصور، ومقاطع الفيديو ، و الرسائل الصوتية (**voice messages**) .

وهو يستخدم رقم الهاتف بدلا من إسم المستخدم ويتطلب التطبيق الوصول إلى جهات الإتصال الخاصة بالمستخدم لمزامنتها ونقلها إليه ، ليتمكن المستخدم من التواصل معهم من خلاله بسهولة و سرعة⁵

تويتر Twitter هو من وسائل التواصل الإجتماعي ذات الطابع الإخباري بعض الشئ على شبكة الإنترنت.

1- عبد الحكيم بن عبدالله بن راشد الصوافي ، نفس المرجع ، صفحة 6

2- أثير الخندق،رحمة حديد،مقال عن مواقع التواصل الإجتماعي،30 اغسطس2021،13:56 <https://mawdoo3.com>

3- أسماء منصور،مقال تعريف مواقع التواصل الإجتماعي لغة و إصطلاحا، 9 ديسمبر 2021

<https://mqaall.com>

4- أسماء منصور، نفس المرجع

5- أثير الخندق،رحمة حديد ، نفس المرجع السابق

من خلال نشر نصوص قصيرة وهي ما تسمى تغريدة أو **tweets** ويمكنك من مشاركة بعض المنشورات القصيرة مع قليل من الصور و مقاطع الفيديو القصيرة جدا.

فهو يختلف بنسبة كبيرة عن الفيس بوك فهو أقل إجتماعيا من الفيس بوك ولكنه يستخدم كثيرا من بعض الشخصيات فهو يعد أكثر هدوءا من الفيس بوك.

إنستجرام Instagram وهو من وسائل التواصل التي يتم من خلاله نشر الصور و مقاطع الفيديو القصيرة فقط ، وهو مثل الفيس بوك في تسجيل الحساب و الدخول ومشاركة الصور و مقاطع الفيديو. ولكنه يختلف في إنه لا يمكنك كتابة منشور فيه ليتم التفاعل معه ، فهو للصور و مقاطع الفيديو و التواصل مع الأشخاص من خلال بعض الرسائل .

اليوتيوب Youtube وهو من وسائل التواصل الإجتماعي الذي يتم من خلال نشر مقاطر الفيديو الكبيرة و القصيرة، وتسجيل الإشتراك ببعض القنوات التي تعجبك ، و التعليق على المقاطع التي تجذبك لذلك. وتقوم بمشاركة الفيديو في مواقع الفيس بوك أو تويتر و غيرهم ، كما يمكنك إنشاء قناة خاصة بك و تقديم المحتوى الذي تتميز به و يتفاعل مع الأشخاص الآخرين¹.

الفرع الثالث : إحصائيات حول عدد مستخدمي مواقع التواصل الإجتماعي

يستخدم العديد من الأشخاص حول العالم مواقع التواصل الإجتماعي ، إذ يبلغ عدد مستخدمي هذه المواقع ما يزيد عن 3.63 مليار شخص ، و يوضح الجدول الآتي أمثلة على بعض من مواقع التواصل الإجتماعي الأكثر شهرة ، بالإضافة الى عدد الأشخاص الذين يستخدمون هذه المواقع في الشهر الواحد².

عدد المستخدمين	اسم موقع التواصل بالإنجليزية	إسم موقع التواصل بالعربية
2701 مليون مستخدم	Facebook	الفيس بوك
2000 مليون مستخدم	Youtube	اليوتيوب
2000 مليون مستخدم	Whatsapp	واتس آب
1300 مليون مستخدم	Facebook Messenger	فيسبوك مسنجر
1158 مليون مستخدم	Instagram	انستغرام
353 مليون مستخدم	Twitter	تويتر

¹- أسماء منصور ،مقال تعريف مواقع التواصل الإجتماعي لغة و إصطلاحا ،09 ديسمبر 2021

<https://mqaall.com>

²- محمد مروان ، مقال عن مواقع التواصل الإجتماعي ،03 يناير 2021 ،17:26 ، <https://mawdoo3.com>

المطلب الثاني : حرية التعبير بين التنظيم و الواقع

تشير قضية الإعلام مسألة غاية في الأهمية ، الأولى حرية التعبير و إبداء الرأي و الثانية كيفية وضع قيود على تلك الحرية ، و تعترف أغلب الدساتير الوطنية و الإتفاقيات الدولية بالحق في حرية التعبير ، و الحق في الإعلام و الإطلاع على الأخبار و المعلومات .

ويعد الإعلام العالمي لحقوق الإنسان الذي أقرته الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 1948 الأساس الذي ينبت عليه كافة التطورات التي شهدتها النصف الثاني من هذا القرن في مجال حقوق الإنسان ، وفي الحريات العامة و الخاصة بما فيها حرية الإعلام ، ونص هذا الإعلان في مادته رقم 18 على حرية الفكر و الدين

(الجمعية العامة للأمم المتحدة 48) واستطردا على حرية الرأي و التعبير، و يتضمن ذلك الحق في عدم تعرضه للإقلاق بسبب آرائه ، وحقه في البحث و تقبل و إستلامه و نشر المعلومات و الأخبار دون إعتبار للحدود و عبر أي طريقة تعبير كانت¹ .

ولم يترك الإعلان العالمي لحقوق الإنسان تلك الحرية على إطلاقها بل سعى لجعلها حرية مسؤولية لذلك فقد أكد في مادته رقم 29 في الفقرة الثالثة منها على أنه لايجوز على اي حال أن تمارس حقوق تناقض مقاصد الأمم المتحدة و مبادئها² ، ولا شك أن مايقابل حرية التعبير و الرأي هو وجود الواجبات الخاصة و المسؤوليات المحددة التي وضعت حتى تشملها ضمانات حقيقية للمواطنين و للمجتمع و يتدخل القانون الوطني لكي يفرض عددا من القواعد الشكلية و الجوهرية و غالبا ما تأتي تلك القواعد على صورة إعلان أو بيان يتضمن بعض المؤشرات أو التعليمات التي يجب إتباعها لمن يعمل في بث الأخبار أو نشرها.

وعلى جانب آخر يشهد التاريخ بعض الأحدا التي تناولتها أجهزة الإعلام بغرض التشويش و التشهير و الإبتزاز مستغلا في ذلك حرية بث المعلومات لما يحدث فيما يسمى بالصحافة الصفراء و على الرغم مما يثيره ذلك من تحفظ إلا أنه يجب الإعتراف بأنه كما أن للتكنولوجيا جانبها الإيجابي ، فلها أيضا جانبها³ السلبي، على أي الأحوال فكفالة الحرية أمر ضروري تتضاعل أمامه أمور كثيرة، فالإعلام بلا حرية إعلام لا قيمة له، و إذا كانت حرية نقل الأفكار و الآراء و المعلومات و الأخبار هو أثنى حقوق الإنسان فالأمر يقتضي أن توضع ضوابطها لتلك الحرية حتى لا يبالغ في إستخدامها ومن هنا تدخل

¹ راجع في ذلك الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ، الذي أقرته الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 1948

² الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ، الأمم المتحدة المادة 29 ، 1948

³ محمد علي ابو العلا، الإعلام وحرية الرأي و التعبير، دار العلم و الإيمان للنشر و التوزيع، جامعة كفر الشيخ

القانون الوطني لفرض بعض القواعد التي تمارس في نطاقها كافة أنواع الحرية أمر ضروري ، فحرية الفرد تنتهي عندما تبدأ حرية الآخرين¹.

ومن هنا يمكننا طرح التساؤلات التالية:

- ماهي حدود حرية التعبير ؟

- وكيف تم دسترة حرية الرأي و التعبير ؟

الفرع الأول : إستعمال مواقع التواصل في التعدي على حريات و حقوق الآخرين

هناك الكثير ممن (يخطون) بين أمرين متعاكسين للغاية بين حرية التعبير، وبين التعدي على الآخرين، تحت شعار (حرية التعبير. فالأولى هي الفضاء المفتوح لإبداء الرأي، دون الحاجة إلى مهاجمة الطرف الآخر بشراسة أو دون إمتهان لكرامته وهويته و إنسانيته، أما التعدي على حريات الآخرين و الطعن في كرامتهم وشرفهم و السخرية من معتقداتهم أو أي أمر اخر له علاقة بخصوصيات الافراد و الجماعات فهذا الأمر لا علاقة له بالحرية مطلقا، وإنما هو نوع من أنواع الجريمة التي يعاقب عليها القانون وترفضها الأخلاق.

نجد اليوم أن هناك الكثير من الأفراد يخوضون في أعراض الناس لينتهكوا خصوصياتهم في مواقع التواصل الإجتماعي بحجة حرية الرأي و التعبير دون الإلتفات إلى الجريمة التي يمكن لها أن تقع من وراء هذا السلوك المنفلت².

في ظل الظروف الراهنة الصعبة التي تعيشها المنطقة،يجب على الجميع التكاتف من أجل قطع الطريق على كل المتصيدين في الماء العكر،والحذرمن الإنجرار خلف مواقع التواصل الإجتماعي التي لاهم لها اليوم سوى بث الفرقة و الخلافات الفئوية الضيقة،وإشاعة الفتنة بشكل منظم،وأن نكون أكثر يقظة في كشف كل جهة تريد إشعال الفتن الطائفية و المذهبية بين أبناء الوطن الواحد،فبعض القنوات الإعلامية تحاول قدر المستطاع تكبير التافه و تصغيرالأهم في واقعنا المعاش،ومع الأسف الشديد فإن الكثير منا بدؤوا ينجرфон خلف الشائعات و الأخبار المغلوطة في زحمة مواقع التواصل الإجتماعي دون التدقيق في صحة المعلومات التي تردهم كل دقيقة،وهم بذلك يساهمون في صياغة واقع مغلوط ملئ بالأوهام و الخرافات و الأكاذيب،إن أخطر ما في هذا الشأن هو أن تكون هناك إنعكاسات عملية لهذا الحراك

¹- محمد علي ابو العلا، الإعلام وحرية الرأي و التعبير، دار العلم و الإيمان للنشر و التوزيع، جامعة كفر الشيخ

²- حسين التتان، ماهي حدود حرية التعبير، الوطن Alwatan، 17/10/1443، 18/05/2022، 00:45،

tattan86@hotmail.com

الإعلامي المجتمعي بحيث يتحرك وعي المجتمع أو ينطلق من خلال أخبار غير صحيحة ومن منصات إعلامية تعتمد على الكذب والتدليس ليصلو بعد ذلك لمرحلة التفاعل مع الواقع بشكل مدمر حتى يصلو لنقطة (الدم).

من هذا المنطلق يجب على المواطن أن يقوم (بفلتر) كل مايرد إليه من معلومات أو أخبار عبر (السوشيال ميديا) و ألا ينساق خلف كل ما يصله من أخبار، و الأهم من كل ذلك ألا يساهم في تأجيج الأوضاع المجتمعية و السياسية و الإقتصادية من خلال التفاعل الكاذب مع وسائل التواصل الإجتماعي، ليقوم هو الآخر بنشر الفوضى بين الناس من خلال تكلم عبر المواقع بحجة إبداء الرأي و حرية التعبير، مما يساهم في تعقيد المشهد الذي لا يحتمل المزايدات أصلا فرقا بأنفسكم ومجتمعاتكم التي تعيشون فيها ، فمن يقوم بتخريب بيئته وتشويه سمعة قاطنيه فإنه لن يستطيع العيش فيه بعد ذلك¹.

الفرع الثاني : دسترة حرية الرأي و التعبير

جاءت الاعلانات و المواثيق الدولية لتنظيم الدولية لتنظم وتؤكد على حرية الرأي و التعبير عنه حيث نصت المادة 19 من الاعلان العالمي لحقوق الانسان الصادر عام 1948 على انه : "لكل شخص الحق في حرية

الرأي و التعبير، ويشمل هذا الحق حرية إعتناق الاراء دون أي تدخل، و استقاء الأنباء و لأفكار وتلقيها وإذاعتها بأية وسيلة كانت دون التقيد بالحدود الجغرافية " ² ومن جهته أكد العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية و السياسية لسنة 1966 على ضرورة تمتع الأفراد بحرية الرأي والتعبير وإتخاذ الاراء دون تدخل، وحرية البحث عن المعلومات و لأفكار و تداولها .

أما بالنسبة للمؤسس الدستوري الجزائري، فقد نص على حرية الرأي و التعبير في دستور 2016 ، وذلك في مادتين مستقلتين ، حيث نصت المادة 42 من الدستور "لا مساس بحرمة حرية المعتقد ، وحرمة الرأي" كما نصت المادة 48 على أنه "حريات التعبير و انشاء الجمعيات ، والاجتماع ، مضمونة للمواطن" وبذلك تجد المؤسس الدستوري الجزائري قد قدس حرية الرأي من حيث المبدأ ، وجعلها حرمة لا يمكن المساس بها أما حرية التعبير فقد جعلها مضمونة.

¹-حسين التتان، ماهي حدود حرية التعبير، الوطن Alwatan، 17/10/1443، 18/05/2022، 00:45،

tattan86@hotmail.com

²- الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ، الأمم المتحدة المادة 19 ، 1948

وقد جاءت صياغة المادتين على إطلاقها من دون تحديد أو تقييد ،حيث أنه كفل الدستور ممارسة هذه الحرية من دون ذكر عبارة "في حدود القانون" وهذا يعد حكما ايجابيا في صالح هذه الحرية ،كما يلاحظ حول نص المادة 48 من الدستور أن صور و أشكال التعبير عن الرأي جاءت في صياغة عامة إلى جانب حرية إنشاء

الجمعيات و حرية الإجتماع ،حيث عبر عن ذلك بصيغة الجمع "حريات التعبير"ومن هذا يمكن إدراج حرية وسائل الإعلام بما فيها حرية الصحافة ضمن هذه المادة حتى وإن لم تشر الى ذلك صراحة. وبذلك كان من الأجر على المؤسس الدستوري الجزائري النص على حرية الحصول على المعلومات و إذاعتها ونشرها بوسائل الإعلام المختلفة بما فيها النص على حرية الصحافة عملا بأحكام الإعلان العالمي لحقوق الإنسان و العهد الدولي للحقوق المدنية و السياسية ، حيث نص صراحة على وسائل التعبير عن الرأي من صحافة وغيرها من وسائل الاعلام، وذلك نظرا لما لها تأثير في تكوين الرأي لدى الأفراد ، اذ أن حرية وسائل الإعلام تعتبر حجر الزاوية لحرية الرأي و التعبير، وأن في ترك هذه المادة على صيغة العموم قد يؤدي ذلك الى تفسير الغموض الذي يكتنفها لصالح السلطة مما يؤدي الى إنتهاك حرية الرأي و التعبير¹.

المطلب الثالث : سلبيات و إيجابيات مواقع التواصل الإجتماعي

الفرع الأول : الإيجابيات مواقع التواصل الإجتماعي

تتعدد إيجابيات مواقع التواصل الإجتماعي في الكثير من المجالات وذلك إن أحسن الفرد إستخدامها ، وفيما يأتي تفصيل لأهمية مواقع التواصل الإجتماعي :

- وسيلة فعالة لتسويق و الترويج : من أهم إيجابيات مواقع التواصل الاجتماعي، قدرة الشركات والمؤسسات للوصول إلى أكبر عدد ممكن لزيادة أرباحها و توصيل خدماتها إلى مختلف أنحاء العالم، كما تتيح مواقع التواصل الاجتماعي للشركات إمكانية الحصول على معلومات منافسيها و تطوير استراتيجيتها طبقاً لذلك.
- معرفة أخبار العالم : تمكن وسائل التواصل الاجتماعي من الوصول إلى آخر الأخبار في جميع بقاع العالم دون انتظار الجريدة أو قنوات التلفاز لمعرفة آخر المستجدات.

¹- عبد الرحمان بن جيلالي، حرية الرأي و التعبير في الدستور الجزائري،مجلة صوت القانون،العددالأول خميس مليانة، 2352-9938، أفريل 2014،صفحة 32/31،

- حرية التعبير عن الرأي : تسمح وسائل التواصل الاجتماعي لكافة الأشخاص بالتعبير عن آرائهم و أفكارهم دون أن يمنعهم¹.
- توسيع دائرة العلاقات الإجتماعية : من فوائد مواقع التواصل الاجتماعي أنها أداة مفيدة وفعالة في تشكيل أصدقاء جدد، وتسهيل التواصل مع الأصدقاء الذين انقطع الاتصال بهم، أو مع الأشخاص الذين لا يمكن مقابلتهم شخصياً، مما يوفر عناء الوصول إليهم.
- تقليل الحواجز التي تعيق الإتصال : يُمكن استخدام مواقع التواصل الاجتماعي لنقل الأفكار والآراء المتعلقة بموضوع معين لعدد كبير من الأشخاص وبطريقة سهلة، وذلك من أي مكان، وفي أي وقت، كما تساعد خاصية مشاركة الرأي المتاحة على وسائل التواصل الاجتماعي على فتح الأبواب لتبادل الآراء وتوسيع فرص المشاركة في التعبير عن الرأي².
- وسيلة لتشكيل رأي عام و فعال : تُعد مواقع التواصل الاجتماعي بما تؤمنه من تفاعل واسع بين المجموعات وسيلة لتشكيل رأي عام مساند لبعض القضايا، وهو الأمر الذي ينتج عنه تغيير إيجابي في بعض مناحي الحياة³.
- التواصل مع الآخرين : تعتبر مواقع التواصل الاجتماعي منبراً لتبادل الأحاديث و الأفكار و المعلومات و ذلك من خلال إنشاء صداقات مع أشخاص من مختلف بلدان العالم أياً كانت ديانتهم أو جنسياتهم .
- وسيلة لتشكيل رأي عام و فعال : تُعد مواقع التواصل الاجتماعي بما تؤمنه من تفاعل واسع بين المجموعات وسيلة لتشكيل رأي عام مساند لبعض القضايا، وهو الأمر الذي ينتج عنه تغيير إيجابي في بعض مناحي الحياة .
- حرية التعبير عن الرأي : تسمح وسائل التواصل الاجتماعي لكافة الأشخاص بالتعبير عن آرائهم و أفكارهم دون أن يمنعهم.

¹- مدونة الحاسب الآلي، إيجابيات و سلبيات مواقع التواصل الاجتماعي، 18 مارس 2021، 1:51

<https://arabistgroup.com>

²- إبراهيم العيدي، مقال، سلبيات و إيجابيات مواقع التواصل الاجتماعي، 20 سبتمبر 2021، 11:18
mawdoo3.com

³- إبراهيم العيدي، مقال، نفس المرجع السابق

- تعزيز التعاطف و المساعدة: الفكرة في استخدام السوشل ميديا أننا جميعاً نشارك تجاربنا، سواء كانت جيدة أو سيئة ، على مواقع التواصل الاجتماعي ، يمكننا التعاطف مع بعضنا البعض. ربما يكون صديقك على مواقع التواصل الاجتماعي قد مر بمحنة مماثلة تمر بها حالياً ، وسيكون قادراً على مساعدتك في تجاوزها.
- سرعة التواصل : استطاعت هذه الوسائل تقليل حالة الاغتراب وصار من السهل متابعة أخبار الأهل و الأقارب أو الأصدقاء الذين يعيشون في مسافات بعيدة لحظة بلحظة دون أن تتقطع أخبارهم.
- نشر المعرفة : تتيح الفرصة للخبراء و المختصين بنشر كافة أنواع المعرفة و مساعدة الطالب على الوصول للبحوث العلمية و التعلم منها.
- تساعد في البحث عن فرص العمل : و ذلك من خلال متابعة حسابات الشركات أو حسابات التوظيف والتقديم عند نشرهم عن وظيفة تناسبك¹.
- تساعد في عملية التعليم الذاتي: من فوائد مواقع التواصل الاجتماعي في مجال التعلم الذاتي من خلال المعلومات المختلفة التي يمكنهم أن يحصلوا عليها، عن طريق متابعة الباحثين المختصين الذين يقومون بنشر مقالاتهم العلمية، أو مقاطع فيديو عن مختلف الأبحاث، والمعارف عبر هذه الوسائل، وتساعد على التعلم بشكل مجاني وبدون أي مقابل مادي.
- وسيلة للدعوة إلى الله : مع اتساع الرقعة السكانية حول العالم، واحتياج الأمة الإسلامية لمن يرشدها ويعلمها صحيح الدين، واحتياج غير المسلمين من يبلغهم هداية رب العالمين يمكن استخدام وسائل التواصل الاجتماعي للدعوة إلى الله لما لها من قوة التأثير على متابعيه.

الفرع الثاني : سلبيات مواقع التواصل الإجتماعي

- لمواقع التواصل الاجتماعي سلبيات عديدة إن أساء الفرد استخدامها، حيث سيكون منها ما يأتي:
- مخاطر الإحتيال أو سرقة الهوية : يمكن الوصول إلى المعلومات الخاصة التي تُنشر على الإنترنت من أي شخص، حيث يكون كل ما يحتاج إليه حينها عدد قليل من المعلومات للتأثير على حياة الشخص، فمثلاً يمكن لسرقة هوية الشخص الخاصة أن يلحق ضرراً كبيراً به، كما يتضمن هذا الخطر اختراق المعلومات الشخصية والتطفل عليها.

¹ - مدونة الحاسب الآلي، إيجابيات و سلبيات مواقع التواصل الاجتماعي، 18 مارس 2021، 1:51

- إضاعة وقت الأفراد : تُعدّ وسائل التواصل الاجتماعي خاصةً الفيسبوك وغيره من المواقع التي انتشرت بشكل واسع، أكثر ما يتم استخدامه على الإنترنت، ممّا سيؤدي بدوره إلى زيادة عدد الساعات التي يقضيها الفرد على وسائل التواصل الاجتماعي، وقد يتعارض ذلك مع مسؤولياته في العمل، وغيرها.
- إختراق خصوصية الأفراد : تُمكن شبكات التواصل الاجتماعية الشركات الكبرى التي تستهدف الأشخاص بالإعلانات من البحث عن الكلمات المفتاحية التي يستخدمها الشخص أثناء التصفح، بالإضافة إلى بيانات أخرى، من أجل تزويده بالإعلانات التي تستهدف حاجاته¹.
- إنتهاك الخصوصية : قد تتسبب وسائل التواصل الاجتماعي بالعديد من المشاكل فيما يتعلق بخصوصية مستخدميها، وينتج هذا الأمر بسبب كمية المشاركة الكبيرة التي تحدث عبر هذه الوسائل، كمشاركة الصور و الفيديوهات من الأحداث اليومية و مشاركة الموقع الجغرافي الذي يسهل الوصول للمستخدم ومعرفة مكانه.
- الإنعزال عن الواقع : تلعب مواقع التواصل الاجتماعي دوراً كبيراً في انعزال مستخدميها عن من حولهم، فبالتالي يصرفون النظر عن مجالسة الأهل و الأصدقاء و الأقارب حتى و إن جالسوا من حولهم جالسوهم و هم منشغلين باستخدام مواقع التواصل، مما قد يولد الشعور لدى من حولهم بالضجر وعدم الرغبة في قضاء أوقات أخرى مع مستخدم هذه الوسائل.
- ارتكاب الجرائم ضد المستخدمين : يمكن أن يؤدي استخدام الشبكات الاجتماعية إلى تعرض الأشخاص للمضايقات بكافة أشكالها، وقد يكون هذا شائعاً خاصةً لدى المراهقين والأطفال الأصغر سناً بشكل خاص، لذا ينبغي على الوالدين الانتباه لمحتوى الويب الخاص بهم، حتى لا يتعرض الأطفال لأيّ محتوى غير مناسب.
- التأثير على العلاقات الأسرية : تلعب مواقع التواصل الاجتماعي دوراً سلبياً في نوعية العلاقات الأسرية وقوتها، حيث يؤدي ما يقضيه الفرد من ساعات طويلة في تصفح هذه المواقع، وانشغاله بعلاقاته الافتراضية فيها إلى البعد عن أفراد أسرته وفتور العلاقات التي تربطه بهم.

¹- إبراهيم العيدي، مقال ،سليبيات و إيجابيات مواقع التواصل الاجتماعي ، 20 سبتمبر 2021 ، 11:18 ، mawdoo3.com

- مخالفة منظومة العادات و التقاليد: تؤثر مواقع التواصل الاجتماعي على منظومة العادات الذي يؤثر بدوره على المجتمع ككل، فقد يؤدي الانفتاح الزائد الذي تؤمنه هذه المواقع إلى نشر قيم جديدة مخالفة لما اعتاد عليه المجتمع من عادات وتقاليد تشكل هويته.
- تدني التحصيل الدراسي عند بعض الطلاب : يميل الطلاب الذين يستخدمون وسائل التواصل الاجتماعي بشكل كبير إلى الحصول على علامات أقل^[٦] بالرغم من إيجابيات مواقع التواصل الاجتماعي، إلا أن لها بعض السلبيات، ومن أبرزها؛ مخاطر الاحتيال أو سرقة الهوية وإضاعة¹ الوقت واختراق الخصوصية، وتعد وسيلة لارتكاب الجرائم ضد المستخدمين، كما أنها تؤثر على العلاقات الأسرية، وفيها بعض المخالفات للعادات والتقاليد وتؤدي إلى العزلة وتدني التحصيل الدراسي للطلاب.
- نشر المعلومات الخاطئة و الأخبار الكاذبة : الكثير من الأشخاص يعتمدون بنشر شائعات عبر مواقع التواصل الاجتماعي لتشويه سمعة أشخاص آخرون، أو نشر خبر كاذب عن علامة تجارية لإلحاق الضرر بسمعتها و امتناع الزبائن عن شراء منتجاتها. يكفي فقط أن ينشر أحدهم خبراً عبر إحدى مواقع التواصل يحمل معلومة كاذبة حول إحدى القضايا التي تشغل الناس، أو حول شخصية مثيرة للجدل، لتبدأ الشائعة بالانتشار كالنار، ويقبل كثيرون على تداولها.
- التتمر : مواقع التواصل الاجتماعي سهلت للشخصيات المحتمالة العثور على ضحايا للاحتيال عليها و تخويفها و ذلك بانتحال شخصية أخرى غير شخصيتها و كسب ثقة المستخدم و من ثم تهديده و مضايقته، وقد يصل تأثير التتمر إلى ترك علامات سلبية في ذهن المرء وعقله، وقد يتطور به الأمر إلى الانتحار في بعض الحالات.
- سوء الفهم: قد يتم فهم كلمات مستخدم وسائل التواصل بشكل غير صحيح وغير دقيق، وذلك لعدم توفر إيماءات الجسد ولغته التي تمثل ٥٥٪ من التواصل أو حتى نبرة الصوت التي يمكن من خلالها معرفة حالة مزاج المتحدث في المحادثة الفعلية بين الأشخاص، وقد يحدث سوء الفهم هذا حتى مع توفر بعض الرموز التي يتم استخدامها للتعبير عن مشاعر المرسل.
- المشاكل النفسية: يسبب الاستخدام المفرط لوسائل التواصل الاجتماعي بشكل سلبي في المزاج مسبباً مشاكل نفسية مثل القلق و الاكتئاب، متابعة الشخص غيره على وسائل التواصل يقوم بتجارب إيجابية و ممتعة مع عدم قدرته على خوض تلك التجارب تؤثر سلباً على نفسية البعض

¹- مدونة الحاسب الآلي، إيجابيات و سلبيات مواقع التواصل الاجتماعي، 18 مارس 2021، 1:51

- عرض المواد الإباحية و المشاهد الغير أخلاقية : : لوسائل التواصل الاجتماعي دور في نشر

المواد الإباحية و المشاهد الأخلاقية لما في مشاهدته ضرر كبير على الأطفال، المراهقين و

حتى البالغين إذ تقوم بإحداث تغيير كبير ودائم في مكونات الدماغ وتحدث تأثيراً في السلوكيات¹

المبحث الثاني : المعلوماتية الغير الرسمية بين كشف الجرائم و الوقوع فيها

ساهمت صفحات التواصل الإجتماعي المختلفة في خلق قدرات جديدة للمراقبة و الكشف عن الجريمة

عبر الإستفادة من رصد المخاطر المحدقة² ، فمثلا حادثة المغدور به جمال بن إسماعيل التي أحدثت

ضجة في الجزائر في شهر أوت سنة 2021 حيث كان هناك مقاطع فيديو يظهر فيها المتهمين وهم

يقومون بتعذيب و قتل الشاب جمال بن إسماعيل حيث تم إكتشاف المتهمين من خلال الصور و

الفيديوهات المنتشرة في السوشيل ميديا وتم إعتقالهم و التحقيق معهم.

ولهذا سنتناول في هذا المبحث هاته المطالب الثلاثة:

مساهمة المعلوماتية الغير رسمية في مقتل جمال بن إسماعيل المطلب الأول.

أما المطلب الثاني سنتكلم فيه عن : دور المعلوماتية في كشف الجرائم عن طريق التصوير.

و أخيرا سنتكلم عن إرتكاب بعض الجرائم عن طريق المعلوماتية الغير رسمية في المطلب الثالث.

المطلب الأول : مساهمة المعلوماتية غير الرسمية في مقتل جمال بن إسماعيل

تروي كايلين ديفلين، مراسلة بي بي سي، قصة مروعة تروي كيف أنهت مجموعة من الغوغاء حياة فنان

شاب جاء للمساعدة في مكافحة حرائق الغابات المميتة في الجزائر.

ففي 9 أغسطس/آب شهدت الجزائر أسوأ حرائق في تاريخ البلاد: نحو 71 حريقا منتشرة في 18 ولاية،

واستمرت لمدة ثلاثة أيام. وقُتل فيها 90 شخصا على الأقل، وجرح عشرات، وكانت أكثر المناطق تضررا

منطقة القبائل الواقعة شرقي العاصمة الجزائر. وانتشرت سلسلة من الصور ومقاطع الفيديو على وسائل

التواصل الاجتماعي تُظهر اشتعال النيران في المنازل على جانب التل.

وشوهد القرويون الليانسون وهم يفرون من منازلهم ويحاولون إطفاء الحرائق بالمكانس، وأغصان الاشجار،

ودلاء المياه، وبعد يومين من اندلاع الحرائق، كتب الفنان جمال بن إسماعيل على موقع تويتر يقول إنه

سيسافر لمسافة تزيد على 322 كم من منزله في مليانة "لمساعدة أصدقائنا" في مكافحة الحرائق.

وأعاد على صفحته على فيسبوك نشر دعوات يائسة للمساعدة في الإغاثة العاجلة.

¹- مدونة الحاسب الآلي، إيجابيات و سلبيات مواقع التواصل الإجتماعي، 18 مارس 2021، 1:51

²-رياض هاني بهار ، دور التواصل الإجتماعي بالكشف عن جرائم الغامضة، 16 يونيو 2017 ، 10:19

ووصفه أحد أصدقائه بأنه "فنان شاب يحب الغيتار ويحب الحياة، .. وليس رجلا عنيفا". وعند وصوله إلى ولاية تيزي وزو الجزائرية، منطقة القبائل، كان الفنان على وشك أن تنتهي حياته بشكل مأساوي .

و منه في هذا المطلب سنتطرق إلى كل ما حدث مع المغدور به جمال بن إسماعيل في الفروع التالية¹:
الفرع الأول : تصريح جمال بن إسماعيل عبر قناة الأوراس عن حرائق الجزائر

المرحوم جمال بن اسماعيل كان محبا للحياة يحب بلده الجزائر ويحب ابناء شعبه يفرح لافراحهم و يتألم لألامهم فلا يمكن ان تمر عليه حرائق الجزائر مر الكرام فلما نشبت النيران في تيزي وزو هب مسرعا للمساعدة في اطفاء الحرائق لايهم من ان يبدأ المهم إخماد النيران ، قبل ساعات من إغتياله تكلم مصرحا على المباشر يوضح معاناة المنطقة من النقص الفادح لكل أساسيات الحياة بعد نشوب و تعاضم النيران كان يمارس في دوره كمواطن محب لبلده لايهم أين كانت المنطقة المهم هاته المنطقة تعاني ويجب عليه مساعدتها ولم يكن يدري ان هناك من ورائه متربصين به يريد الإيقاع به في فخ مخطط الجماعات المحظورة الذي بقتله يريد زرع الفتنة بين الشعب الواحد .

*فماذا نقصد بالحركات المحظورة ؟ و ما تأثير العرقية في قضية جمال بن اسماعيل وانتشارها عن طريق المعلوماتية ؟

1- المقصود من الحركات المحظورة :

في 18 ماي 2021 صنف المجلس الأعلى للأمن الذي ترأس إجتماعه رئيس الجمهورية المنظمتين المحظورتين الناشطتين في الخارج على قائمة "المنظمات الإرهابية والتعامل معهما بهذه الصفة ،حيث صرحت الرئاسة الجزائرية في بيانها بأن المجلس تناول بالدراسة،الأفعال العدائية و التحريضية المرتكبة من قبل الحركتين المحظورتين التي ترمي الى زعزعة استقرار البلاد و المساس بأمنها ،وإتخذ في هذا القرار يقضي بوضعهما ضمن قائمة المنظمات الإرهابية و التعامل معهما بهذه الصفة حيث اتهمت الحكومة الجزائرية إحدى هاتين الحركتين المحظورتين في حرائق الغابات المدمرة التي أودت بحياة 65 شخصا على الاقل بمنطقة القبائل شرقي العاصمة بينما نفت الحركة التي تتخذ من فرنسا مقرا لقيادتها و تورطها بأي صورة من الصور .

¹- كايلين ديفلين، جمال بن إسماعيل : كيف أدت محاولة فنان جزائري لمساعدة من يحبهم إلى قتله؟ ، BBC NEWS عربي، 19 أغسطس /آب 2021 ، 9:56

حيث أصبحت الحركات المحظورة محبوبة من طرف أعداء الجزائر بعد أحداث سبتمبر 2011 وما تبعها من مخطط للشرق الأوسط الجديد الذي يهدف بالأساس لتقسيم الدول الكبرى ونفقتها الى كيانات جغرافية، مبنية على اسس دينية أو طائفية أو عرقية¹.

2- تأثير المعلوماتية في إنتشار الفتنة و الكراهية :

اعادت جريمة مقتل الشاب جمال بن إسماعيل خطاب الكراهية مجددا الى الواجهة، ليتصدر بذلك مشهد وسائل التواصل الاجتماعي ويتحول الى وسيلة خطيرة في أيدي أشخاص يسعون من خلالها إلى ترويج خطاب الكراهية و التفرقة بين أبناء الشعب الواحد، رغم صراحة القانون الأخير المتعلق بالوقاية من التمييز و خطاب الكراهية و مكافئتهما.

إستطاع وعي الجزائريين أن يسكت صوت الفتنة التي تحاول بعض الأطراف إذكاءها بين أبناء الوطن

الواحد عقب مقتل الشاب جمال بن إسماعيل ،حيث كان هناك دور كبير للمعلوماتية في انتشار الفيديوهات و المناشير التحريضية على الكراهية و التفرقة عبر مختلف وسائل التواصل الاجتماعي، هذه الاخيرة تحولت إلى ساحة لتبادل السب و الشتم و التحريض على الفرقة و الكراهية ضد جهة معينة أو أشخاص معينين تحت ذريعة حرية إبداء الرأي، متناسين ان حرية الأشخاص تنتهي عندما تبدأ حرية الاخرين.

ومن أجل الحد من خطاب الكراهية عبر مختلف وسائل التواصل الإجتماعي، سارعت وزارة العدل إلى

إستحداث قطب جزائي متخصص في الجرائم المرتبطة بتكنولوجيات الإعلام و الإتصال .

في السياق ذاته، رافع مختصون من أجل تطبيق القانون ضد ناشري خطاب الكراهية بين أبناء الوطن

الواحدة ،حيث أكد المحامي ن.ب ،في تصريحه ل (المحور اليومي) ، أن التكييف القانوني للتمييز و

خطاب الكراهية كان على أساس أنه جنحة يعاقب عليها القانون ،مشيرا إلى أن أي شخص يرى نفسه

ضحية يمكنه أن يتقدم بشكوى إلى النيابة العامة. و أردف بيطام أنه بعد حادثة مقتل الشاب جمال بن

إسماعيل إنتشرت بشكل كبير فيديوهات و مناشير على مواقع التواصل الإجتماعي تحرض على خطاب

الكراهية ، وهي تصريحات تعد خارج الإطار القانوني بسبب الإندفاع و التأثير بالجريمة في حق الشاب

جمال ،مسترسلا في حديثه مبرزا (أن المواطنين غير مطلعين على القوانين السارية)، مضيفا أن حرية

إبداء الرأي مكفولة بشرط الإبتعاد عن خطاب الكراهية و التمييز. وفي هذا الإطار ، شدد ن.ب على أنه

¹-ويكيبيديا الموسوعة الحرة ،مقال ، الحركة من أجل تقرير مصير في منطقة القبائل ،16 ديسمبر 2021 ، 03:51

يمكن للسلطات التحرك في حال تحريك¹ الدعوى العمومية لمتابعة اصحاب هذه المناشير و الفيديوهات على مواقع التواصل الاجتماعي ، و التي تعتبر جرائم معلوماتية او بالمعنى الاصح جرائم سيبرانية.

الفرع الثاني : دور الإعلام والاتصال في حل لغز قتل جمال بن إسماعيل

تم القبض على جمال بن اسماعيل مع إثنين من طرف مجموعة من المواطنين.

-الشرطة تدخلت لأخذهم لمقر الامن ولكن نفس المجموعة لاحقت سيارة الشرطة بشكل غير مسبوق وأخرج منها عنوة وذهبوا به مسحولا بعد أن ضربه و أضرمو فيه النار قتلوه حرقا وزادوا تنكيلا وذبحا حتى يشعلو نار الفتنة و الطائفية فرب ضارة نافعة .

هاته المرة كان للمعلوماتية دور كبير في كشف الجرائم المرتكبة ضد المرحوم جمال بن اسماعيل رحمة الله عليه .

حيث كانت المعلوماتية (مواقع التواصل الاجتماعي) مسرحا للتحقيقات وكانت الجريمة على المباشر في ادق تفاصيلها و المجرمون كانوا متيقنين انهم سيفلتون من العقاب ككل مرة حيث لاحظنا في الفيديو الذي تم بثه في مواقع التواصل الاجتماعي :

أ/ ان الجماعة الاجرامية مدربة تدريبا عال على المستوى الفردي و الجماعي ...حيث لاحظنا تقاسم الادوار وكل يعرف مايقوم به بكل انية (واحد خلف السيارة ،واحد يسحب الضحية ، اخر يبعد الناس ، واحد يصور...) لم نلاحظ خلط او مشاورات ولو لثنائي بين المجرمين.

ب/ يظهر عامل التخطيط مع سبق الاصرار و التردد للجريمة...

هذا يترجم في تحديد وتقسيم ادوار المجرمين في مراحل الجريمة، حيث ان الجريمة هنا لم تأخذ ساعة زمن كما يظهر في الفيديو...²

بينما عادة عندما نكون امام جريمة ضرب وتعذيب وقتل وحرق نجدها تأخذ من 3الى4 ساعات كاملة حتى ولو كان الفاعل مجموعة ، نسال لماذا ؟

لأنه قد يكون الهدف هو ضرب الضحية فقط...فيموت فتفكر المجموعة في طريقة للتخلص منه بعد مشاورات فيكون الحرق او بترا الأطراف وهذا كله كلما أخذ وقتا أكبر ينقص عامل التخطيط و التردد و العكس صحيح.

¹ - أسامة سبع ، جريمة قتل جمال تعيد خطاب الكراهية إلى الواجهة ووعي الجزائريين جنب الفتنة ،16 أغسطس 2021

² - فريدة طلحي،قراءة سيكولوجية لجريمة مقتل الشاب "جمال بن إسماعيل"حرقا بولاية تيزي وزو،21/03/2022،

كذلك يظهر التردد من خلال تسلسل الأفعال بمراحل متتالية آليا (محاصرة سيارة الشرطة، سحل الضحية، إبعاد الناس عنه بإستمرار، ضرب، حرق، ذبح)

ج/ البرودة التي تظهر و التلقائية و التسلسل في الفعل الجرامي : غياب عنصر الدهشة و التوتر للمجموعة الفاعلة توحى بإحتمال كبير أن الجماعة ليست هذه جريمتها الأولى... إذ يظهر جاليا عامل (التعود) و التعود على الجريمة او الفعل الإجرامي يعني صاحبه مسبوق و متعود عليه (المحاصرة، السحل، الضرب حتى الموت، القتل، الحرق، الذبح) كلها تمت بإحترافية و تسلسل بالغ فالتعود عليها هو مايكسب المجرم هذه العناصر المهمة في تنفيذ هذا النوع من الجرائم بهذه السلاسة و أن أفعال بشعة للمجموعة هي مخفية عن الأنظار و أفلتت من القانون

هـ/ اشترك و تسلسل في مراحل الجريمة و بثها بكل اريحية على مرأى العالم يوحي بأن الجماعة الاجرامية تدرك جيدا انها محمية بطريقة عالية و فائقة و من جهات مجهولة .

ولكن تأتي الرياح بما لا تشتهي السفن حيث كانت كل الأدلة موجودة و موثقة بالصوت و الصورة مع عناوين المجرمين ما كان من الشرطة إلا إحضارهم على وجه السرعة و فعلا هذا ما كان و إعتقل كل أطراف القضية حتى المحرضين منهم و المدبرين الذين إعترفوا انهم ينتمون الى جماعات إرهابية و التحقيقات جارية فكل الأشخاص الذين كانوا سببا في تشريد القبائل و المتسببين في استشهاد ما يفوق 70 شهيد بين مدني و عسكري هم في قبضة الدولة الجزائرية فطلبنا القصاص لدم جمال بن اسماعيل رحمه الله و لكل الشهداء الذين راحوا ضحية غدر الجماعات المحضورة¹.

الفرع الثالث : نماذج عن المواقع التي ساهمت في قضية جمال بن إسماعيل

الفييس بوك : ساعد الفييس بوك في كشف المجرمين حيث تضامن كل الشعب الجزائري في قضية الشاب جمال بن إسماعيل حيث تم تفعيل الهاشتاج حيث كانوا في هذا الهاشتاج يطالبون بالقصاص لروح جمال بن إسماعيل و عدم مسامحة المجرمين.

كما ساهم الشعب الجزائري في كشف المجرمين من خلال الفيديو الذي إنتشر على مواقع التواصل الإجتماعي.

¹- فريدة طلحي، قراءة سيكولوجية لجريمة مقتل الشاب "جمال بن إسماعيل" حرقا بولاية تيزي وزو، 21/03/2022،

أمثلة عن أشخاص تكلموا عن جمال بن إسماعيل في الفيس بوك :

- صاحب حساب بالخير سعدي وضع فيديو بتاريخ 7 أوت 2021 تعزية لكل الشعب الجزائري في فقيد الجزائري الشهيد جمال بن إسماعيل

<https://www.facebook.com/belinfo.infobel.1/videos/563044071714160>

- أيضا نشرت صفحة النهار الجديد ENNAHAR TV عبر بث فيديو مباشر ... موقوفون جدد في قضية جمال بن إسماعيل يروون تفاصيل صادمة و وحشية لطريقة إغتياله .
- لمشاهدة البث المباشر أدخل على الرابط التالي :

https://www.facebook.com/watch/live/?extid=CL-UNK-UNK-UNK-AN_GK0T-GK1C&ref=watch_permalink&v=598442197809665

- **الأنستغرام :** كان هناك فضل كبير لشاب الجزائري طارق صانع محتوى على اليوتيوب حيث بفضل الله و بفضله استطاع التعرف على أكثر من 47 مجرم من قتلة جمال بن إسماعيل رحمه الله تعالى و مساعدة الشرطة لإلقاء القبض عليهم حيث قام بنشر صورهم عبر مواقع التواصل الإجتماعي و¹ كانت قمصانهم دليل إدانتهم ، و تحصل على عناوينهم و أرقام هواتفهم و مهنتهم و فيس بوك بعضهم .

كل هذا المجهود الذي قام به الشاب طارق كان بوسائل بسيطة بجهاز الكمبيوتر و هاتف نقال .

المطلب الثاني : دور المعلوماتية في كشف الجرائم عن طريق التصوير

جرم القانون التصوير في الأماكن الخاصة بدون إذن الشخص ، وأفرد للفعل عقوبة في المادة 303 مكرر 1 من قانون العقوبات حيث نصت على " يعاقب بالحبس من ستة (6) أشهر الى ثلاث (3) سنوات و بغرامة من 50.000 دج إلى 300.000 دج ، كل من تعمد المساس بحرمة الحياة الخاصة للأشخاص ، بأي تقنية كانت " .

والتي اشترطت للتجريم أن يكون المكان خاصا حيث قام المشرع الجزائري بنص على ذلك في الفقرة الثانية من المادة 303 مكرر " باللتقاط أو تسجيل أو نقل صورة لشخص في مكان خاص، بغير إذن صاحبها أو رضاه." وهذا يعني إن الطريق العام أو الشارع مكانا عاما.

وبما أنه لا جريمة ولا عقوبة وتديبير أمن إلا بنص، وأن الاصل في الأفعال الإباحية مالم يرد بمنعها وتجريمها نص، فإن تصوير الاماكن العامة وما قد يتواجد بها عرضا من اشخاص لا يشكل جريمة، وعليه فإن لكل شخص حرية التصوير في الطريق العام ولا يجوز لأحد منعه من ذلك، وطبعاً في إطار القانون، ومرة أخرى نؤكد على حق كل مواطن في أن يستخدم الكاميرا الخاصة به في التصوير في الطريق العام.

انتشرت أخيراً في الجزائر، ظاهرة تصوير وتوثيق لحظة وقوع المخالفات و الإعتداءات على المواطنين، أصبح للمعلوماتية دور كبير في وقتنا الحالي حيث أصبحت تساعد على كشف¹ المجرمين وذلك من خلال (1) نشر فيديوهات عبر مواقع التواصل الإجتماعي للمساعدة في التعرف على الجناة و إلقاء القبض عليهم ، وساعدت هذه الفيديوهات أجهزة الأمن في توقيف عدد من الأشخاص وإيداعهم الحبس المؤقت في إنتظار محاكمتهم الأمر الذي استحسنه البعض، فيما خالفه آخر نشر صور المعتدين يخرج عن "ثقافة الستر" ويعد تعدٍ على حقوقهم

الفرع الأول : عدم مساعدة و تصوير شخص في حالة خطر

الجريمة الشنعاء التي ذهب ضحيتها الشاب الجزائري جمال بن إسماعيل (38 سنة) من مدينة مليانة (80 كم غرب العاصمة) يوم 11 أغسطس/آب الجاري، والتي تابع الجزائريون تفاصيلها المرعبة، و نقلت تفاصيلها معظم وسائل الإعلام العالمية لوحشيتها.

حيث كشفت جريمة قتل جمال بن إسماعيل أن المغدور به لم يكن وحده الضحية، إنما كانت الجماعة التي شاركت في الجريمة، وتؤكد المقالة هنا أولاً هنا على نقطة قانونية مهمة ، أنها تستثني الأفراد الذين قبضت عليهم قوات الأمن ، و إترفوا صراحة بإقتراهم الذنب ، بإنتمائهم إلى الحركات المحظورة التي وضعها القانون الجزائري على قائمة المنظمات الإرهابية ، بإعتبار أن القضية قيد التحقيق و بين أيدي العدالة .

حيث الضحية الثانية لهذه الجريمة الجماعة نفسها التي كانت حاضرة في مسرح الجريمة، سواء الأفراد الذين حرضوا على القيام بذلك الفعل اللاإنساني ، أو الذين صوروه، أو أشادوا بهذه الجريمة ، أو نشرها عبر مواقع التواصل الإجتماعي ، أو روجوا كل ما له علاقة بها ، سواء بالكتابة أو بالصورة أو بالفيديو ، من دون نسيان الذين سجلوا حضورهم في ساحة الجريمة و لم يفعلوا أي شئ، بإعتبار أن كل قوانين العالم تجرم كل شخص لا يقدم يد المساعدة لآخر يوجد في حالة خطر

¹-الأمر رقم 66-156 المؤرخ في 18 صفر عام 1386 الموافق 8 يونيو سنة 1966، الذي يتضمن قانون العقوبات، المعدل و المتمم

حيث قرر قانون العقوبات جريمة عدم تقديم مساعدة لشخص في حالة خطر ، وفقا لمادة 182، حيث يعاقب بالحبس من ثلاثة أشهر الى 5 سنوات وبالغرامة من 2000دج إلى 100000دج، أو بإحدى هاتين

العقوبتين ، كل من إمتنع عمدا عن تقديم مساعدة إلى شخص في حالة خطر ، كان بإمكانه تقديمها إليه بعمل مباشر منه أو بطلب الإغاثة¹.

الفرع الثاني : إقرافات بعض الموقوفين في قضية جمال بن إسماعيل

عرض مراقب الشرطة م.ش مدير الشرطة القضائية بالعاصمة ، يوم الأحد 15 أوت 2021 في ندوة صحفية ، إقرافات عدد من المشتبه فيهم في قتل وحرقت جمال بن اسماعيل . وكشف مدير الشرطة القضائية أن مصالح الأمن قامت بفتح تحقيق في قضية قتل و حرق وتكبير بجثة الراحل جمال بن إسماعيل ، وإقتحام مقر الأمن حيث تم إلقاء القبض على 36 شخصا مشتبه فيهم من بينهم 3 نساء.

- قال المشتبه فيه الذي قام بأخذ هاتف و بطاقة التعريف الوطنية للراحل "دخلت لسيارة الشرطة

وقمت بأخذ هاتف الضحية وبطاقة تعريف جمال بن اسماعيل وذهبت كي تقوم مصالح الشرطة بتسجيله خشية أن يقوم الحاضرون بسرقتها.

- صرح مشتبه ثاني، في مقاطع الفيديو تم عرضها خلال الندوة الصحفية بأنه قام بالدخول الى

سيارة الشرطة وضرب جمال لأنه سمع من الحضور ، بأن الضحية ساهم في إفتعال حرائق الغابات

- وقال مشتبه فيه اخر "قمنا بالمساعدة في اطفاء النيران سمعنا بأنه قد تم توقيف مشتبه فيهم في

إشعال النيران حيث كانوا يتواجدون في سيارة بدون ترقيم ،تبعنا سيارة الشرطة ،وكان هناك جمع كبير أمام مقر الشرطة ،وقاموا بالإعتداء على المرحوم ،أنا أيضا قمت بضربه أطلب الصفح ،لا افتعل المشاكل عادة ،قاموا بخداعي².

- وقال متهم اخر ،وهو أستاذ علوم إسلامية، قام استاذ علوم اسلامية، قام بنشر سألني مع الراحل

"إتصل بي صديق قدم لتيزي وزو ،وطلب الإلتقاء بي بمدينة الأربعاء ناث إيراثن لمساعدة الأهالي هناك ،بسبب الحرائق التي ضربت المنطقة.

¹ - رشيد حمليل-مقال،مقتل جمال بن إسماعيل...وكلب بافلوف، 28 أغسطس 2021

² -نادية بن طاهر، هذه إقرافات بعض الموقوفين في قضية جمال بن إسماعيل، النهار online، 15 أوت 2021 ،

عندما وصلنا لساحة المدينة رأينا تجمعا هناك ،اين كانت جثة المرحوم جمال بن إسماعيل ،أعترف بأنني ناديت بقطع رأسه ،لأنني خفت حيث أنهم شكوا بيينا ولم أعرف كيف أتصرف "كل الناس خطأون ري يغفر لي"¹.

المطلب الثالث : ارتكاب بعض الجرائم عن طريق المعلوماتية غير الرسمية

لقد أتاحت الثورة الرقمية للمجرم المعلوماتي تسخير الحاسوب لتحقيق أغلب صور الإعتداء على الأشخاص وذلك بأبسط الأساليب من خلال التلاعب بأنظمة المعالجة الآلية للمعطيات

الفرع الأول: جرائم السب في صورتها المعلوماتية

تعد جرائم السب و القذف من أكثر الجرائم إنتشار ، وهي جرائم المساس بشرف الغير وسمعتهم ويكون عن طريق القذف و السب كتابيا ، أو عن طريق المطبوعات أو رسوم ، عبر البريد الإلكتروني ، صفحات الويب بعبارات تمس الشرف² ولقد إعتبر المشرع الجزائري صراحة أن من بين مكونات الركن المادي لإرتكاب هذه الجريمة أن تكون موجهة لشخص الرئيس لاعتبار هذا الأخير من رموز السيادة الوطنية وهذا مانصت عليه المادة 144مكرر³ يعاقب بغرامة من 100.000دج إلى 500.000دج، كل من أساء إلى رئيس الجمهورية بعبارات تتضمن إهانة أو سبا أو قذفا سواء كان عن طريق الكتابة أو الرسم أو التصريح أو بأية الية لبث الصوت أو الصورة أو بأية وسيلة إلكترونية أو معلوماتية أو إعلامية أخرى³

الفرع الثاني: جرائم الإعتداء على حرمة الحياة الخاصة

تعتبر جرائم الإعتداء على حرمة الحياة الخاصة من الجرائم القديمة التي عرفتها المجتمعات الإنسانية القديمة ولكنها سرعان ماتطورت نظرا للتقدم التكنولوجي الذي لعب دور في سرعة وسهولة إنتشار الأخبار والصور الذي من شأنه أن يمثل تهديدا لخصوصية الأشخاص وسهولة الإعتداء على حرمة حياتهم الخاصة ومن هنا كانت الحاجة إلى وجود حماية قانونية صارمة تساهم في الحد من هذه الجرائم⁴ وهذا ما نصت عليه المادة 303 مكرر"يعاقب بالحبس من ستة أشهر إلى 3 سنوات و بغرامة من 50.000دج إلى 300.000دج،كل من تعمد المساس بحرمة الحياة الخاصة للأشخاص، بأي تقنية كانت و ذلك :

¹-نادية بن طاهر، هذه إعتراقات بعض الموقوفين في قضية جمال بن إسماعيل، النهار online، 15 أوت 2021 ، 17:03

²-خالد حسن أحمد لطفي،جرائم الأنترنت"بين القرصنة الإلكترونية و جرائم الإبتزاز الإلكتروني"،دار الفكر الجامعي، مصر الطبعة الأولى،2018،ص31

³-المادة 144 من القانون 11-14 المؤرخ في 2 غشت 2011 يعدل و يتم الأمر 66-156 المتضمن قانون العقوبات، ج.ر، العدد 44

⁴-د.حوالف حليلة،الجرائم المعلوماتية الماسة بالأشخاص،مجلة البحوث القانونية و السياسية،مجلد03،العدد16،ص150

1. بالنقاط أو تسجيل أو نقل مكالمات أو أحاديث خاصة أو سرية، بغير إذن صاحبها أو رضاه .
2. بالنقاط أو تسجيل أو نقل صورة لشخص في مكان خاص، بغير إذن صاحبها أو رضاه.

الفرع الثالث : إحصائيات عن القضايا المسجلة و المعالجة المتعلقة بالجرائم المعلوماتية

2019/2018 لولاية الأغواط

القضايا المسجلة و المعالجة المتعلقة بالجرائم المعلوماتية 2018¹

المتابعات القضائية				عدد الأشخاص المتورطين	عدد القضايا المعالجة	عدد القضايا المسجلة	تعيين القضايا	الجرائم المعلوماتية 2018
DT	LP	CD	MD					
26	05	02	01	20	35	44	المساس بحرمة الحياة الخاصة للأشخاص	
65	12	04	00	42	72	85	السب و الشتم و التهديد باستعمال شبكة الأنترنت	
33	09	04	01	18	42	49	القذف و التشهير باستعمال شبكة الأنترنت	
108	12	10	03	75	146	153	جرائم أخرى	
232	38	20	05	155	295	331	المجموع	

¹-رئيس الفرقة، فرقة مكافحة الجرائم المعلوماتية، القضايا المسجلة و المعالجة المتعلقة بالجرائم المعلوماتية 2018،
2022/02/20، (مقابلة شخصية)

القضايا المسجلة و المعالجة المتعلقة بالجرائم المعلوماتية 2019¹

المتابعات القضائية				عدد الأشخاص المتورطين	عدد القضايا المعالجة	عدد القضايا المسجلة	تعيين القضايا	
DT	LP	CD	MD					
26	00	00	00	26	26	26	المساس بجرمة الحياة الخاصة للأشخاص	الجرائم المعلوماتية 2019
78	05	00	00	84	80	84	السب و الشتم و التهديد باستعمال شبكة الأنترنت	
69	05	00	00	75	71	75	القذف و التشهير باستعمال شبكة الأنترنت	
51	07	10	01	69	56	75	جرائم أخرى	
224	17	10	01	254	233	260	المجموع	

¹ - رئيس الفرقة، فرقة مكافحة الجرائم المعلوماتية، القضايا المسجلة و المعالجة المتعلقة بالجرائم المعلوماتية 2019، 2022/02/20 ،
(مقابلة شخصية)

الفصل الثاني:

دور المعلوماتية الرسمية في كشف

الجرائم

تمهيد:

نظرا للثورة التي أحدثتها التطور التكنولوجي في جميع المجالات و الميادين بما في ذلك الجرائم حيث شهدت الجرائم أيضا نوعا متقدما من التطور ، فخرجت من التقليد إلى الحديث و هذا مانسميه في القانون بالجرائم الإلكترونية .

فهل كان للجزائر نصيبا من هذا التقدم في التحري و البحث الإلكتروني و التحقيق ؟

فما مدى جاهزية الضبطية القضائية ؟ صلاحيات ذات الطابع الإلكتروني؟ وماهي الإجراءات المتبعة في

الجرائم الإلكترونية؟

هذا ما سنتطرق إليه في هذا الفصل .

المبحث الأول : الضبطية المختصة في كشف الجرائم المعلوماتية

يعتبر أعضاء الشرطة القضائية موظفون منحهم القانون صفة الضبطية القضائية و خولهم بموجبها حقوق وفرض عليهم واجبات في إطار البحث عن الجرائم و مرتكبيها وجمع الإستدلالات عنها فيبدأ دورهم بعد وقوع الجريمة وينتهي عند فتح التحقيق القضائي أو إحالة المتهم إلى جهة الحكم و تتميز الشرطة القضائية الإدارية في أن المهمة الرئيسية لهذه الأخيرة تتمثل في تنفيذ تدابير الشرطة العامة الصادرة من السلطات المختصة و مراقبة نشاط الأفراد والجماعات قبل وقوع الجريمة قصد المحافظة على الأمن العمومي و منع أسباب الإضطرابات و إزالتها إذا وقعت فأعمال الشرطة الإدارية إجراءات وقائية ومانعة في حين أن أعمال الشرطة القضائية عبارة عن إجراءات رادعة¹.

المطلب الأول : جهات الضبطية القضائية الإلكترونية في الجزائر

الفرع الأول : ضبطية قضائية غير جاهزة و غير مجهزة

إعتاد أعضاء الضبطية القضائية على البحث و التحقيق في الجرائم العادية والتي تقع في الواقع المادي، حيث يكون من السهل التنقل إلى مكان وقوع الجريمة و البحث عن الأدلة و الإستدلال على مرتكبي الجرائم، والقبض عليهم و التحقيق معهم، وهي عملية تتطلب جاهزية و مهارة بدنية بشكل أساسي، حتى ظهرت الجرائم الإلكترونية وهي تختلف تماما عن الجرائم التقليدية من حيث كيفية الوقوع والآثار المترتبة عنها و الوسائل المستعملة لإرتكابها ، فأحدثت طوارئ في أجهزة الضبط القضائي والتحقيق، وعندها تعالت الأصوات لإنشاء أجهزة خاصة للبحث و التحري في مثل هذه الجرائم والتي لا تعتمد على التدريبات المادية والفيزيولوجية و إنما تعتمد على مستوى عملي و فكري معين و مهارات خاصة في مجال الإتصال الأنترنت

، حتى يستطيع المحقق التحري و الإستدلال في العالم الافتراضي ومطاردة المجرمين في البيئة الإلكترونية²

وهو ما أشارت إليه إتفاقية بودابست للإجرام المعلوماتي والتي نادى بضرورة إنشاء مثل هذه الأجهزة على المستوى الوطني و سن الإجراءات التشريعية اللازمة لذلك حيث جاء في مادته (14) على أنه

1-مجلة دائرة البحوث و الدراسات القانونية و السياسية-مخبر المؤسسات الدستورية و النظم السياسية - العدد الرابع-

جانفي 2018

² -د.بوقرين عبد الحليم،مقال،حتمية إنشاء ضبطية خاصة بالجرائم الإلكترونية،مجلة العلوم القانونية و السياسية،المجلد الخامس-العدد الأول/2016،ص151

"... يجب على كل طرف أن يتبنى من الإجراءات التشريعية أو أي إجراءات أخرى يرى أنها ضرورية من أجل إنشاء السلطات ووضع الإجراءات المنصوص عليها في هذا القسم بغرض التقنيات أو الإجراءات الجنائية الخاصة، وقد سمحت الإتفاقية لكل طرف بأن يحتفظ بالحق في عدم تطبيق الإجراءات المشار إليها إلا على جرائم معينة فقط .

هذا ولم ينص قانون الآراء الجزائية الجزائري على وجود جهات قضائية مختصة للتحقيق و الفصل في الجرائم الإلكترونية، وبالتالي يعود الإختصاص للنظر في هذه القضايا إلى القضاء العادي في جانبه الجزائي، وهو ما يجعل الفصل في مثل هذه الجرائم من الصعوبة بما كان نظرا لنقص الدراية و الخبرة العلمية و الفنية لرجال القضاء في هذا المجال، ورغم أن القانون يجيز للقاضي الإستعانة بالخبرة لتحديد ملائسات القضية و الوصول إلى الحقيقة، إلا أن خبرة القاضي و إحاطته بوقائع و معطيات القضية هي التي تساهم في كشف الحقيقة .

الفرع الثاني : أعضاء ضبطية غير جاهزين في مواجهة مجرمين محترفين

يعود الإختصاص في البحث و التحري في الجرائم الإلكترونية إلى أعضاء الضبطية القضائية المذكورين في القانون الإجراءات الجزائية، مما يضعنا أمام معادلة غير متكافئة طرفها أجهزة البحث و التحري و التحقيق بنقص خبرتهم في مجال عالم الكمبيوتر و الأنترنت و المعاملات الإلكترونية، و الطرف الآخر قرصنة محتلون يتمتعون بمهارات عالية يواكبون كل جديد في عالم المعلوماتية و الإتصال .

إستنادا إلى المثل القائل فاقد الشيء لا يعطيه فإنه من المستحيل على أعضاء الضبطية العادية البحث و التحري في الجرائم الإلكترونية و التعامل مع مرتكبيها، ومن هنا لا مناص من الدعوة إلى وجود أجهزة مختصة بهذا النوع من الإجرام، أو على العمل على تنمية خبرة ومهارات الأشخاص المخول لهم البحث والتحري¹ فيها، وكذا وضع مناهج مدروسة للتدريب على التحقيق وإثبات هذه النوع من الجرائم، مراعين في ذلك خصوصية التطور التقني السريع في مجال الإتصال، دون إهمال التعاون الدولي في مثل هذه الحالات.

¹د. بوقرين عبد الحليم، مقال، حتمية إنشاء ضبطية خاصة بالجرائم الإلكترونية، مجلة العلوم القانونية و السياسية، المجلد الخامس-العدد الأول/2016، ص152

المطلب الثاني: جهات الضبطية القضائية الإلكترونية في الدول الأخرى

أمام تزايد الإجرام الإلكتروني من جهة وعجز أجهزة الضبطية القضائية عن التحقيق فيها وكشف مرتكبيها إتجهت العديد من التشريعات المقارنة نحو اعتماد أجهزة خاصة للبحث و التحري في الجرائم الإلكترونية نعم لقد أحدثت الجرائم الإلكترونية طوارئ في أجهزة القضاء و أجهزة الضبط القضائي و التحقيق،ولذلك تعالت الأصوات بضرورة إنشاء أجهزة خاصة بهذه الجرائم تختلف تماما عن الضبط العادية، وهو ما جعل إنفاقية بودابست للإجرام المعلوماتي تنادي بضرورة إنشاء مثل هذه الأجهزة على المستوى الوطني وسن الإجراءات التشريعية اللازمة لذلك حيث جاء في مادته 14 على أنه "...يجب على كل طرف أن يتبنى من الإجراءات التشريعية أو أي إجراءات أخرى يرى أنها ضرورية من أجل إنشاء السلطات ووضع الإجراءات المنصوص عليها في هذا القسم بغرض التقنيات أو الإجراءات الجنائية الخاصة، وتسمح الإتفاقية لكل طرف بأن يحتفظ بالحق في عدم تطبيق الإجراءات المشار إليها إلا على فئة معينة من الجرائم .

الفرع الأول: المكتب المركزي لمكافحة الجريمة المرتبطة بتكنولوجيا المعلومات و الإتصالات في الولايات المتحدة الأمريكية :

من بين الدول السباقة في مجال إنشاء أجهزة خاصة للبحث و التحري في الجرائم الألكترونية نجد الولايات المتحدة الأمريكية و التي أحدثت عددا كبيرا من الوحدات المتخصصة ، ومن بين هذه الوحدات نجد المكتب المركزي لمكافحة الجريمة المرتبطة بتكنولوجيا المعلومات و الإتصالات، وكذا قسم جرائم الحاسوب و جرائم حقوق الملكية الفكرية الذي تم إنشاؤه سنة 1991 ، وقد وصل عدد أعضائه إلى 20 وكيل نيابي سنة 2000، و كذا نجد معهد أمن الحواسيب ، ووحدة جرائم الأنترنت وهي وحدة مختصة في الجرائم المرتبطة بالتقنية العالية و يترأسها مدير مساعد لمكتب التحقيقات الفدرالي¹ .

و يوجد في ولاية أوهايو في الولايات المتحدة إحدى المنظمات الدولية التي تهدف إلى حماية المواقع الإلكترونية من عمليات الإختراق شرطة الأنترنت (INTERNET POLICE)،حيث تعمل هذه المنظمة على حماية المواقع التي تتعاقد معها رسميا، وذلك نظير مقابل مادي عن طريق الحيلولة دون محاولة

¹-د.بوقرين عبد الحليم،مقال،حتمية إنشاء ضبضية خاصة بالجرائم الإلكترونية،مجلة العلوم القانونية و السياسية،المجلد الخامس-العدد الأول/2016،ص155/156

إختراق أحد المواقع المحمية من قبلها، و إذا تم تكرار المحاولة أكثر من مرة من قبل نفس المجرم الإلكتروني "الهاكر" يتم تجميد الجزء المسؤول عن التواصل مع شبكة الأنترنت بحيث يفشل نظام الحاسب في التواصل معها،ومن بين المواقع المحمية من قبل هذه المنظمة نجد بعض مواقع التجارة الإلكترونية من على الأنترنت،و موقع المباحث الفيدرالية ، ومواقع وزارات الداخلية و الدفاع.

الفرع الثاني :قسم الأنترنت في فرنسا

قام المشرع الفرنسي بإنشاء المكتب المركزي لمكافحة الإجرام المتعلق بتكنولوجيا المعلومات و الإتصال ، و ذلك بموجب المرسوم رقم 405/2000، و يتواجد على مستوى المديرية المركزية للشرطة القضائية، كما تم إنشاء قسم الأنترنت تابع للمصلحة التقنية للبحوث القانونية و الوثائقية سنة 1997، وهو قسم تابع للدرك الوطني ويتكون من (13) دركيا من بين مهندسين و تقنيين ويتولى هذا القسم مهمة معالجة المعلومات ، و القيام بعملية التفتيش الإلكتروني المعقدة، كما نجد أيضا القسم المعلوماتي التابع لمعهد البحوث الجنائية في الدرك الوطني، الذي أنشأ سنة (1992) وتتمثل مهمته في تقديم المساعدة التقنية على شكل خبرة أو إعتراض أو رقابة، وكذا تحليل البيانات المدمجة في الحواسيب خاصة تلك المتعلقة بالمعاملات التجارية الإلكترونية و المالية.

ومن بين الأجهزة المختصة في فرنسا نجد أيضا المكتب المركزي لمكافحة الإجرام المتعلق بتكنولوجيا المعلومات و الإتصال، والذي أنشأ بموجب المرسوم رقم 405/2000 ويتواجد على مستوى المديرية المركزية للشرطة القضائية، وهناك ثلاث وحدات يستعين بها المكتب لمباشرة مهامه، وهي وحدة العمليات وتتكون من أربعة فرق تختص بجرائم الإحتيال بواسطة وسائل الدفع و كذا الجرائم الواقعة على شبكات الإتصال،ووحدة المساعدات التقنية وهي وحدة مجهزة ببرامج ووسائل تكنولوجية متطورة، تعمل على تسهيل التدخلات¹ القضائية في شبكة الأنترنت، في حين تعمل وحدة التحليل و التوثيق العلمي على معالجة المعلومات المتحصلة من النشاطات القضائية.

الفرع الثالث : ضرورة التعاون الدولي في مجال تكوين أجهزة مختصة بالجرائم الإلكترونية

لأنه ما من دولة يمكنها النجاح في مواجهة الجرائم الإلكترونية من دون تعاون و تنسيق مع غيرها من الدول،فإن يكون من الضروري وجود تعاون دولي في مجال رجال العدالة، فتدريب الكوادر البشرية ليس بنفس المستوى في جميع الدول و إنما يختلف تبعا لتقدم الدولة من عدمه ، ولو أمعنا النظر في بعض

¹د.بوقرين عبد الحليم،مقال،حتمية إنشاء ضبطينية خاصة بالجرائم الإلكترونية،مجلة العلوم القانونية و السياسية،المجلد الخامس-العدد الأول/2016،ص156/157

التشريعات الدولية أو الإقليمية لوجدنا أنها دعت و بصريح النص إلى ضرورة وجود تعاون بين الدول في مجال التدريب و نقل الخبرات فيما بينها .

ويشترط أن تتوفر في المدرب الصلاحيات العلمية و القدرات الذهنية و النفسية حتى يأتي التكوين و التدريب ثماره، و تشترط بعض الجهات أن تتوفر في متلقي التكوين و التدريب خبرة كافية في مجالات عمليات الحاسب الآلي ، و البرمجة و تصميم النظم و تحليلها و إدارة المشروعات ، و من بين أهم العناصر التي يجب أن يتلقاها المؤهل للتكوين هي معرفة كل ما يتعلق بالمخاطر و التهديدات التي يتعرض لها نظام الحاسب الآلي ، و كذا أنواع الجرائم الناشئة عن إساءة إستخدامه ، ثم أهم إجراءات التحري ، و البحث و التخطيط، و كيفية تجميع المعلومات و تحليلها ، و أساليب مواجهة الهجمات الإلكترونية وكيفية الرقابة عليها، و يضمن التدريب أيضا التعرف على أدلة الإثبات في المجال الإلكتروني و كذا إجراءات التفتيش و الضبط.

هذا و تجتهد الجزائر في سبيل تطوير أجهزتها الضبطية و القضائية حيث أشرف خبراء من الإستخبارات المركزية الأمريكية و عملاء من مكتب التحقيقات الفدرالي، على ورشة تكوينية سنة (2010) ، و كانت حول مكافحة الجريمة المعلوماتية لفائدة ضباط الشرطة القضائية و القضاة، وهي تهدف إلى إطلاعهم على آخر التكنولوجيات لمحاربة الجريمة و كيفية إستخدام الأدلة الإلكترونية في التحقيق و المقاضاة، و قد شارك في الإشراف على الورشة التدريبية خبراء في الجرائم الحاسوبية و الملكية الفكرية ، و قسم الجريمة المنظمة

و إبتزاز الأموال التابعة لوزارة العدل الميركية ، و قد إستفاد من هذه الورشة التدريبية قرابة (10) ضباط من الشرطة القضائية و (60) متخصصا في الجريمة المنظمة في الجزائر، و قد أنصب التدريب على الجانب النظري و التطبيقي معا، كما تم التعرف على تقنيات إجراءات التحري و إقامة الدليل على الجرائم المعلوماتية، و علاقة الجريمة المعلوماتية بالجريمة المنظمة و أمن المعلومات و المعطيات وكيفية إستغلال الأنترنت و البريد الإلكتروني و كذا التعاون الدولي في هذا المجال.

و الحقيقة أنه لا يمكن لأي دولة مهما بلغت من التقدم و التطور أن تواجه هذه الأنماط المستحدثة من الجرائم لوحدها، ولذلك فلا مفر من تعزيز التعاون الدولي في الجانب الإجرائي، ثم لا مفر لهذه الدول من تقديم المساعدة للدول النامية لتعزيز مؤسساتها المتخصصة بالتحري و التحقيق¹.

¹ - د. بوقرين عبد الحليم، مقال، حتمية إنشاء ضبطية خاصة بالجرائم الإلكترونية، مجلة العلوم القانونية و السياسية، المجلد الخامس- العدد الأول/ 2016، ص 157/158

المبحث الثاني : مساهمة الضبطية في الكشف عن الجرائم الإلكترونية

تهدف اجراءات التحقيق في هذه الجرائم الى جمع الادلة الالكترونية القائمة على وقوع الجريمة و نسبتها الى فاعلها و من اهم الاجراءات كما بينها القانون هي المعاينة ،التفتيش،الخبرة القضائية،الضبط،سماع شهود،مراقبة المحادثات، تسجيلها ، الاستجواب، المواجهة و الإقرار .

المطلب الأول: صلاحيات ذات الطابع الإلكتروني(التفتيش في البيئة الإلكترونية)

التفتيش إجراء من إجراءات التحقيق يباشره موظف مختص بهدف البحث عن أدلة الجريمة، و بما أن التفتيش يمس بحرية الإنسان وحرمة حياته الخاصة، فقد أحاطتها التشريعات بإجراءات وشروط خاصة، ويختلف التفتيش الإلكتروني عن التفتيش في الجرائم الأخرى، فالمحل بين الجريمتين مختلف، فهل تختلف الشروط و الضمانات أيضا ؟

الفرع الأول : بين التفتيش العادي و الإلكتروني

يشمل التفتيش في البيئة الأعمال الإلكترونية محلين،المحل الأول هو جهاز الحاسوب بمكوناته المادية و المعنوية، والمحل الثاني الشبكة العنكبوتية ومانتضمنه من مكونات كالمواقع و البريد الإلكتروني و غيرها.

وقد أجاز المشرع بموجب المادة 5 من القانون 04/09 للسلطات القضائية المختصة و كذا ضباط الشرطة¹ القضائية الدخول بغرض التفتيش ولو عن بعد إلى كل منظومة معلوماتية أو جزء منها وكذا المعطيات المخزنة فيها وكل منظومة معلوماتية..، ومنه يتضح أن عملية التفتيش تنصب على جهاز الكمبيوتر وجميع الأجهزة التابعة له وهي مكونات مادية يسهل تفتيشها، إنما الإشكال يثار بشأن تفتيش المكونات المعنوية كالبرامج و قواعد البيانات و كذا المواقع في الشبكة العنكبوتية و البريد الإلكتروني و غيره، فهي تتطلب مهارة عالية وسرعة لفك الشفرات والتعرف على الجناة.

¹د.خضر اوي الهادي،د.بوقرين عبد الحليم،تجربة الجزائر في مكافحة الجريمة الإلكترونية،كلية الحقوق و العلوم السياسية،الأغواط،جامعة عمار تليجي

وما يلاحظ من نص المادة 5 السالف الذكر أن التفتيش يكون بصفة مباشرة عن طريق الانتقال إلى مسكن المتهم أو المكان الذي تتواجد فيه أجهزته وهنا يجب الإلتزام بشروط التفتيش الواردة في قانون الإجراءات الجزائية سواء من حيث الإذن أو الميعاد أو الكيفية، وقد يكون التفتيش عن بعد كما أشارت المادة السالفة الذكر، ويقضي ذلك الدخول إلى المنظومة المعلوماتية دون إذن صاحبها و الولوج إلى حاسوبه و التفتيش فيه وفي برامجه.

ولكن هل يجوز الدخول إلى الحسابات الشخصية من أجل التفتيش فيها مثل البريد الإلكتروني و مواقع التواصل الإجتماعي كالفايس بوك وغيرها؟..بالرجوع إلى المادة المذكورة أعلاه نجد أن المشرع أجاز التفتيش داخل المنظومات المعلوماتية أو جزء منها، فما المقصود بالمنظومة المعلوماتية؟... أجابت على ذلك المادة 2 من القانون 04/09 حيث جاء فيها تعريف للمنظومة المعلوماتية على أنها "أي نظام منفصل أو مجموعة من الأنظمة المتصلة ببعضها البعض أو المرتبطة يقوم واحد منها أو أكثر بمعالجة آلية للمعطيات تنفيذا لبرنامج معين"، ومن خلال هذا التعريف نجد أن المشرع تفتن إلى أمر مهم جدا هو إرتباط الحواسيب ببعضها البعض، وهو مايشكل ترابط الأنظمة المعلوماتية على حد تعبير التعريف السابق، إذ أنه من المعلوم أن شبكة الأنترنت شبكة ممتدة بين أجهزة الحواسيب مرتبطة ببعضها في مكان واحد و يطلق عليه الشبكة المحلية أو موزعة ومرتبطة بواسطة خطوط الهاتف و الأقمار الصناعية¹. وبناء على ما سبق يمكن القول أن التفتيش في بيئة الأعمال الإلكترونية يشمل محلين، المحل الأول هو جهاز الحاسوب بمكوناته المادية و المعنوية ، و المحل الثاني الشبكة العنكبوتية و ما تتضمنه من مكونات كالمواقع و البريد الإلكتروني و غيرها

ولكن إذا سلمنا بإمكانية التفتيش في بيئة الأعمال الإلكترونية، فهل تنسحب شروط التفتيش العادية إلى مجال التفتيش الإلكتروني؟...، يرتبط التفتيش بثلاثة شروط مهمة جدا وهي الإذن، المدة، وحضور صاحب محل التفتيش، فبالنسبة للإذن نجد أن المشرع قد فصل في المسألة بموجب المادة الأولى الفقرة الرابعة من قانون 04/09 السالف الذكر حيث جاء فيها "لايجوز إجراء عمليات في الحالات المذكورة أعلاه إلا بإذن مكتوب من السلطة القضائية المختصة .

وأذا كان قانون الإجراءات الجزائية يحظر التفتيش من الثامنة ليلا إلى الخامسة صباحا، نظرا لتعلق الأمر بتفتيش المساكن وهو مستقر الإنسان ومكمن أسراره و حياته الخاصة، فإن الأمر يختلف نوعا ما عن

¹- د.خضراوي الهادي، د.بوقرين عبد الحليم، تجربة الجزائر في مكافحة الجريمة الإلكترونية، كلية الحقوق و العلوم السياسية، الأغواط، جامعة عمار تليجي

التفتيش في بيئة الأعمال الإلكترونية، ومع ذلك لم يشر المشرع إلى مسألة ميقات التفتيش في القانون 04/09 ولكنه أحال ذلك إلى قانون الإجراءات الجزائية وهو ما يفهم من نص المادة 5 حيث جاء فيها "يجوز للسلطات القضائية المختصة وكذا ضابط الشرطة القضائية في إطار قانون الإجراءات الجزائية وفي حالات المنصوص عليها في المادة 4 أعلاه الدخول بغرض التفتيش... وهو ما يفرض بالضرورة إلى وجوب إحترام ميعاد التفتيش الوارد في قانون الإجراءات الجزائية.

أما فيما يخص حضور صاحب المحل الذي يجري فيه التفتيش والذي يعد من الشروط الشكلية المعروفة في مجال التفتيش العادي، فإن الولوج إلى المواقع الإلكترونية أو البريد الإلكتروني يتطلب نوعاً من السرعة و السرية حتى لا يتم التلاعب بالأدلة، ورغم هذه الصعوبات إلى أن البعض ينادي بضرورة حضور المتهم أثناء التفتيش فإذا تعذر حضوره ينوب عنه شاهدين كضمانة للمتهم¹. هذا وقد نصت الإتفاقية العربية لمكافحة الجريمة المعلوماتية والتي صادق عليها المشرع الجزائري في سبتمبر 2014 على مسألة تفتيش المنظومة المعلوماتية حيث جاء في 26 منها"

1-تلتزم كل دولة طرف بتبني الإجراءات الضرورية لتمكين سلطاتها المختصة من التفتيش أو الوصول إلى:

(أ) تقنية معلومات أو جزء منها و المعلومات المخزنة فيها أو المخزنة عليها

(ب) بيئة أو وسيط تخزين معلومات تقنية معلومات والذي قد تكون معلومات التقنية مخزنة فيه أو عليه.

2-تلتزم كل دولة طرف بتبني الإجراءات الضرورية لتمكين السلطات المختصة من التفتيش أو الوصول إلى تقنية معلومات معينة أو جزء منها، بما يتوافق مع الفقرة (1-أ) إذا كان هناك إعتقاد بأن المعلومات المطلوبة مخزنة في تقنية معلومات أخرى أو جزء منها في إقليمها وكانت هذه المعلومات قابلة للوصول قانوناً أو متوفرة في التقنية الأولى فيجوز توسيع نطاق التفتيش و الوصول للتقنية الأخرى".

الفرع الثاني: ضبط الأدلة أثناء التفتيش الإلكتروني

¹- د.خضراوي الهادي، د.بوقرين عبد الحليم، تجربة الجزائر في مكافحة الجريمة الإلكترونية، كلية الحقوق و العلوم السياسية، الأغواط، جامعة عمار تليجي

وضع اليد على الدلة للوصول إلى الحقيقة هو الهدف من التفتيش، و إذا كانت البيانات و المعطيات المخزنة في ذاكرة الحاسوب أو تلك المثبتة على دعامة لا تشكل عائقا عند توقيع او الحجز عليها، فأن الأمر بالصعوبة بما كان إذ تعلق الحجز بالمعطيات أو المعلومات نفسها.

وبدون الخوض في الجدل الفقهي حول إمكانية الحجز من عدمها نجد أن المشرع إنحاز إلى الإتجاه القائل بالإمكانية حجز المعلومات، وعلى هذا الأساس إذا توصل المحققون أثناء إجراء التفتيش إلى وجود معطيات من شأنها المساهمة في الكشف عن الجريمة فعليهم حجزها وذلك عن طريق نسخها في دعامة مادية أو أي وعاء للبيانات كطبعتها على الورق، كما يمكن للسلطة المختصة وضع اليد على البرنامج كاملا و كذا أنظمة تشغيله.

ويوجب القانون على السلطة القائمة على التفتيش والحجز السهر على سلامة المعطيات، ويجوز لها عند الضرورة إستعمال الوسائل التقنية قصد جعلها قابلة للإستعمال لأغراض التحقيق شرط ألا يؤدي ذلك إلى المساس بمضمون هذه المعطيات¹.

ونظرا لخصوصية التفتيش و الضبط في مجال الجرائم الإلكترونية، فإنها المشرع قد أجاز للجهة المكلفة بالتفتيش الإستعانة بذوي الخبرة من مقدمي خدمة الأنترنت..، وعند الإنتهاء من عملية ضبط الموجودات أثناء التفتيش الإلكتروني في إحدى الجرائم المعلوماتية، فإنه يتوجب على القائم بعملية التفتيش و الضبط وضع هذه الموجودات المعنوية في دعائم كما ذكرنا سابقا، ولا يتم فتحها إلا بحضور صاحبها مصحوبا بمحاميه .

هذا وقد نصت الإتفاقية العربية لمكافحة الجريمة المعلوماتية على مسألة ضبط المعلومات المخزنة حسب نص المادة 27 و التي جاء فيها أنه:

1 تلتزم كل دولة طرف بتبني الإجراءات الضرورية لتمكين السلطات المختصة من ضبط و تأمين معلومات تقنية المعلومات التي يتم الوصول إليها حسب الفقرة (1) من المادة السادسة و العشرين من هذه الإتفاقية ..هذه الإجراءات تشمل صلاحيات:

(أ) ضبط و تأمين تقنية المعلومات أو جزء منها أو وسيط تخزين معلومات تقنية المعلومات.

(ب) عمل نسخة من معلومات تقنية المعلومات و الإحتفاظ بها.

¹-- د.خضراوي الهادي، د.بوقرين عبد الحليم، تجربة الجزائر في مكافحة الجريمة الإلكترونية، كلية الحقوق و العلوم السياسية، الأغواط، جامعة عمار تليجي

ت) الحفاظ على سلامة معلومات تقنية المعلومات المخزنة.

ث) إزالة أو منع الوصول إلى تلك المعلومات في تقنية المعلومات التي يتم الوصول إليه.

2 تلتزم كل دولة طرف بتبني الإجراءات الضرورية لتمكين السلطات المختصة من إصدار الأوامر إلى أي شخص لديه معرفة بوظيفة تقنية المعلومات أو الإجراءات المطبقة لحماية تقنية المعلومات من أجل تقديم المعلومات الضرورية لإتمام تلك الإجراءات المذكورة في الفقرتين 2 و 1 من المادة السادسة والعشرين من هذه الإتفاقية".

الفرع الثالث: الأمر بحفظ المعطيات أو تسليمها

يهدف التفتيش عموماً إلى الوصول إلى الحقيقة عن طريق وضع اليد على الأدلة، غير أن ضبط الأشياء المادية كالمستندات والأوراق ووسائل إرتكاب الجريمة يعد أمراً يسيراً مقارنة بتوقيع الحجز¹ على منظومة معلوماتية، فالبيانات والمعطيات المخزنة في ذاكرة الحاسوب أو تلك المثبتة على دعامة لا تشكل عائقاً عند التوقيع أو الحجز عليها، في حين أن الأمر بالصعوبة بما كان إذا تعلق الحجز بالمعطيات نفسها.

بالرجوع إلى المادة 10 من قانون 04/09 السالف الذكر نجدها تلزم مقدمي الخدمات بتقديم المساعدة اللازمة للسلطات المكلفة بالتحريات القضائية، وذلك لجمع و تسجيل المعطيات المتعلقة بمحتوى الإتصالات عند إجرائها، و بوضع المعطيات التي يتعين عليهم حفظها، وهذا الأمر لا يتعلق بكل المعطيات و إنما يلتزم مقدموا الخدمات بحفظ المعطيات التالية:

- المعطيات المتعلقة بالتجهيزات الطرفية المستعملة للإتصال.
 - الخصائص التقنية و كذا تاريخ ووقت و مدة كل إتصال.
 - المعطيات المتعلقة بالخدمات التكميلية و المطلوبة أو المستعملة و مقديمتها.
- المعطيات التي تسمح بالتعرف على المرسل إليه أو المرسل إليهم الإتصال وكذا عناوين المواقع المطلع عليها.

¹-- د.خضراوي الهادي، د.بوقرين عبد الحليم، تجربة الجزائر في مكافحة الجريمة الإلكترونية، كلية الحقوق و العلوم السياسية، الأغواط، جامعة عمار تليجي

أما بالنسبة للنشاطات المتعلقة بالإتصالات الهاتفية فإنه يتوجب على مقدم هذه الخدمة بحفظ المعطيات التالية:

- المعطيات التي تسمح على مستعملي الخدمة

- المعطيات التي تسمح بالتعرف على مصدر الإتصال و تحديد مكانه.

وإلى جانب إلتزامات مقدمي الخدمات بحفظ البيانات و المعطيات يتوجب عليهم أيضا تسليم البيانات التي تكون بحوزتهم للسلطات المختصة عند طلبها منهم وأشار المادّة 5 من القانون 04/09¹ أنه يجوز لسلطة التفتيش تسخير كل شخص له دراية بعمل المنظومة المعلوماتية قصد مساعدتهم و تزويدهم بالمعلومات التي يطلبونها منهم².

المطلب الثاني : إجراءات التحقيق في الجرائم المعلوماتية

يعرف التحقيق بأنه إجراء يتخذ بعد وقوع الجريمة ، لما له من أهمية في التأكد من وقوع الجريمة ، و إسنادها إلى مرتكبيها بأدلة الإثبات بأنواعها، و بالتالي تتجلى الحقيقة التي تهدف إلى إدانة المتهم من عدمه، وتمر الدعوى الجنائية بمرحلتين ، مرحلة التحقيق و مرحلة المحاكمة ، و تمر عملية التحقيق بدورها بمرحلتين ، مرحلة التحقيق الأولى (الضبطية القضائية) و مرحلة التحقيق الإبتدائي (قاضي التحقيق)، وفي كل أنواع التحقيق يكون لضباط الشرطة القضائية و القضاة صلاحية ممارسة إجراءات البحث و التحري المحددة وفقا لقانون الإجراءات الجزائية، فإذا كان التحقيق يعتمد على ذكاء المحقق و قوة ملاحظته، فإن التحقيق في البيئة الإلكترونية يستوجب بالإضافة إلى ذلك تطوير لأساليبه، و تكليف جهات مختصة لممارسته من أجل مواكبة حركة الجريمة و تطويرها وهذا ما سيتم بيانه في الفروع الموالية.

¹- د.خضراوي الهادي، د.بوقرين عبد الحليم، تجربة الجزائر في مكافحة الجريمة الإلكترونية، كلية الحقوق و العلوم السياسية، الأغواط، جامعة عمار تليجي

²- د.خضراوي الهادي، د.بوقرين عبد الحليم، تجربة الجزائر في مكافحة الجريمة الإلكترونية، كلية الحقوق و العلوم السياسية، الأغواط، جامعة عمار تليجي

الفرع الأول : الأجهزة المكلفة بالبحث و التحري

نظرا لخصوصية الجريمة الإلكترونية كان محتما توفير كوادر، و أجهزة متخصصة تعني بعملية البحث و التحري عن الجريمة الإلكترونية ، و كان ذلك إما على مستوى جهاز الشرطة أو الدرك الوطني ، بالنسبة لجهاز الشرطة فقد أنشأت المديرية العامة للأمن الوطني المخبر المركزي للشرطة العلمية بشانطوناف بالجزائر العاصمة و مخبرين جهويين بكل من قسنطينة وهران ، تحتوي على فروع تقنية من بينها خلية الإعلام الآلي، بالإضافة إلى فرق متخصصة مهمتها التحقيق في الجريمة الإلكترونية تعمل بالتنسيق مع هذه المخابر توجد على مستوى مراكز الأمن الولائي ، أما على مستوى الدرك الوطني فإنه يوجد بالمعهد الوطني¹

للأدلة الجنائية و علم الإجرام ببوشاوي التابع للقيادة العامة للدرك الوطني، قسم الإعلام و الإلكترونيك الذي يختص بالتحقيق في الجرائم الإلكترونية، بالإضافة إلى مركز الوقاية من جرائم الإعلام الآلي و الجرائم المعلوماتية و مكافحتها ببنر مراد رايس و التابع لمديرية الأمن العمومي للدرك الوطني .

الفرع الثاني: إجراءات التحقيق

أولا: إجراءات سابقة على بدء التحقيق الابتدائي:

- تحديد نوع نظام المعالجة الآلية للمعطيات، أي هل الحاسوب معزول أم متصل بشبكة المعلومات
- وضع مخطط تفصيلي للمنشأة التي وقعت بها الجريمة، مع كشف تفصيلي عن المسؤولين بها و دور كل واحد منهم
- إذا وقعت الجريمة على شبكة ، فإنه يجب حصر طرفيات الإتصال بها أو منها، لمعرفة الطريقة التي تمت بها عملية الإختراق من عدمه، وهل هناك حواسيب آلية خارج هذه المشكلة ولها إمكانية افتصال بها أم لا ؟
- مراعاة صعوبة بقاء الدليل فترة طويلة في الجريمة الإلكترونية
- مراعاة أن الجاني قد يتدخل من خلال الشبكة لإتلاف كل المعلومات المخزنة

¹-نايري عائشة، الجريمة الإلكترونية في التشريع الجزائري، مذكرة لنيل شهادة الماستر، جامعة أحمد دراية،ص40-41

- يجب فصل التيار الكهربائي عن موقع المعاينة او جمع الإستدلال لشل فاعلية الجاني في أن يقوم بطريقة ما بمحو آثار جريمته
- فصل خطوط الهاتف حتى لا يسئ الجاني إستخدامها و التحفظ على الهواتف المحمولة من قبل الآخرين الذين لا علاقة لهم بعملية التحقيق
- التأكد من أن خط الهاتف يخص الحاسوب محل الجريمة، لأنه من الخدع التي يستعملها الجاني عند الإختراق أن يتم ذلك بخط هاتفي مسروق (الدخول إلى شبكة الهاتف و التلاعب فيها و تضليل اجهزة المراقبة و التخطيط)¹
- إبعاد الموظفين عن أجهزة الحاسب الآلي بعد حصول المتهم على كلمة السر، وكذا الشفرات في حالة وجودها.
- تصوير الأجهزة المستهدفة التي وقعت بها أو عليها الجريمة من الأمام و الخلف لإثبات انها كانت تعمل

ثانيا : إجراءات أثناء التحقيق الإبتدائي

- عمل نسخة إحتياطية من الأقراص الصلبة أو الإسطوانة المرنة قبل إستخدامها، و التأكد فنيا من دقة النسخ عن طريق الأمر
- نزع غطاء الحاسب الآلي المستهدف، و التأكد من عدم وجود أقراص صلبة إضافية
- أن يكون الهدف من نسخ محتوى الإسطوانة و الأقراص تحليل المعلومات الموجودة بها بغرض التوصل إلى معرفة الملفات الممسوحة، و يمكن إستعادتها من سلة المهملات، وكذا معرفة الملفات الخفية المخزنة في ذاكرة الحاسوب.
- العمل على فحص البرامج و تطبيقاتها مثل البرامج الحسابة التي تكون قد إستخدمت في إختلاس معلوماتي.

¹- نايري عائشة، الجريمة الألكترونية في التشريع الجزائري، مذكرة لنيل شهادة الماستر، جامعة أحمد دراية، ص41-43

- العمل على فحص العلاقة بين برامج التطبيقات و الملفات خاصة تلك التي تتعلق بدخول المعلومات و خروجها

- حفظ المعدات و الأجهزة التي تضبط بطريقة فنية سليمة¹.

المطلب الثالث : مساهمة الضبطية الإلكترونية في كشف جريمة مقتل جمال بن إسماعيل

عند القيام بالتحقيق في جريمة ما، فإنه يجب على المحقق الإلتزام بقوانين و تشريعات و لوائح مفسرة، وقواعد فنية تحقق الشرعية، وسهولة الوصول إلى الجاني، وحيث أن للجرائم المعلوماتية طابعها الخاص المميز لها، فإن التحقيق فيها يحتاج إلى معرفة تامة وإدراك لوسائل وقوع الجريمة و بالتالي حل لغزها و الوصول إلى الجاني، وفي سبيل ذلك يعتمد المحقق على مجموعة من الوسائل المختلفة.

الفرع الأول: الوسائل المادية للضبطية القضائية الإلكترونية

وهي الأدوات الفنية التي غالبا ما تستخدم في بنية نظم المعلومات والتي يمكن بإستخدامها تنفيذ إجراءات و أساليب التحقيق المختلفة والتي تثبت وقوع الجريمة وتساعد على تحديد شخصية مرتكبها ومن أهمها:

- عناوين IP، و البريد الإلكتروني، و برامج المحادثة.

- البروكسي (PROXY) : حيث يعمل البروكسي كوسيط بين الشبكة و مستخدمها بحيث تضمن الشركات الكبرى المقدمة لخدمة الإتصال بالشبكات قدرتها لإدارة الشبكة، و ضمان الأمن و توفير خدمات الذاكرة الجاهزة (CASHE MEMORY).

- برامج التتبع: حيث تقوم هذه البرامج بالتعرف على محاولات الإختراق التي تتم مع تقديم بيان شامل² بها

إلى المستخدم الذي تم إختراق جهازه، و يحتوي هذا البيان على إسم الحدث و تاريخ حدوثه و عنوان (IP) الذي تمت من خلاله عملية الإختراق، و إسم الشركة المزودة لخدمة الأنترنيت المستضيفة للمخترق،

¹- نايري عائشة، نفس المرجع، ص43-44

²-مجلة دائرة البحوث و الدراسات القانونية و السياسية-مخبر المؤسسات الدستورية و النظم السياسية، العدد الرابع جانفي 2018

و أرقام مداخلها و مخرجها على شبكة الإنترنت و معلومات أخرى، ومن الأمثلة على هذه البرامج برنامج (HACK TRACER VL,2)

-نظام كشف الإختراق (Intrusion Détection System)، و يرمز له إختصار بالأحرف (IDS) وهذه الفئة من البرنامج تتولى مراقبة بعض العمليات التي يجري حدوثها على أجهزة الحاسبة الإلكترونية أو الشبكة مع تحليلها بحثا عن أية إشارة قد تدل على وجود مشكلة قد تهدد أمن الحاسبة الإلكترونية أو الشبكة.

ويتم ذلك من خلال تحليل رموز البيانات أثناء إنتقالها عبر الشبكة و مراقبة بعض ملفات نظام التشغيل الخاص بتسجيل الأحداث فور وقوعها في جهاز الحاسبة الإلكترونية أو الشبكة، و مقارنة نتائج التحليل بمجموعة من الصفات المشتركة للإعتداءات على الأنظمة الحاسوبية و التي يطلق عليها أهل الإختصاص مصطلح التوقيع، وفي حال إكتشف النظام وجود أحد هذه التوقيعات يقوم بإنذار مدير النظام بشكل فوري و بطرق عدة و يسجل البيانات الخاصة بهذا الإعتداء في سجلات حاسوبية خاصة، والتي يمكن أن تقدم معلومات قيمة لفريق التحقيق تساعدهم على معرفة طريقة إرتكاب الجريمة وأسلوبها وربما مصدرها.

-أدوات تدقيق و مراجعة العمليات الحاسوبية.

- أدوات فحص و مراقبة الشبكات: هذه الأدوات تستخدم في فحص بروتوكول ما و ذلك لمعرفة ما قد يصيب الشبكة من مشاكل و معرفة العمليات التي تتعرض لها ومن هذه الأدوات أدوات (ARP) وظيفتها تحديد مكان الحاسبة الإلكترونية فيزيائيا على الشبكة.

الفرع الثاني : الوسائل الإجرائية للضبطية القضائية الإلكترونية

و يقصد بها الإجراءات التي بإستخدامها يتم تنفيذ طرق التحقيق الثابتة و المحددة و المتغيرة و الغير محددة التي تثبت وقوع الجريمة و تحدد شخصية مرتكبها ومنها¹.

1-إقتفاء الأثر: يمكن تقصي الأثر بطرق عدة سواء عن طريق بريد إلكتروني تم إستقباله، أو عن طريق تتبع أثر الجهاز

1-دائرة البحوث و الدراسات القانونية السياسية-مخبر المؤسسات الدستورية و النظم السياسية،العدد الرابع جانفي2018

2-الإطلاع على عمليات النظام المعلوماتي و أسلوب حمايته.

3-الإستعانة بالذكاء الإصطناعي،من خلال إستنتاج النتائج على ضوء معاملات حسابية يتم تحليلها بالحاسبة الإلكترونية،وفق برامج صممت خصيصا لهذا الغرض.

4-مراقبة الإتصالات الإلكترونية: لم يعرف المشرع الجزائري على غرار العديد من المشرعين عملية مراقبة الإتصالات الإلكترونية ، على عكس بعض التشريعات التي عرفتها مثل التشريع الأمريكي و الكندي¹.

الفرع الثالث : تقنيات الضبطية الإلكترونية

أولا : إعتاد مواقع التواصل وتسهيل عمل الشرطة في الوصول إلى المتهمين

تمكنت مصالح الأمن من الوصول إلى المتهمين في قضية جمال بن إسماعيل بفضل مواقع التواصل الإجتماعي حيث إستطاع شلة من الشباب الهاوي و المحترف في هذا المجال من ضبط و التدقيق في الصور و الفيديوهات المتداولة بحيث نجد أن هؤلاء الشباب أوضح وبكل إحترافية أدق التفاصيل من حركات و همسات وحتى تبادل النظرات فيما بينهم مما يدل على أن الأمر كان مبيت له ،ومع سبق الإصرار و التردد إذ أن و بالعودة للفيديوهات نجد أن هناك جريمة حبكت بكل تفاصيلها الصغيرة منها قبل الكبيرة منذ البداية أي منذ إستضافة جمال بن إسماعيل من قبل من زعموا أنهم أصدقائه.

و الجميل في الأمر أن هؤلاء الشباب إستطاع إعتلاء كرسي البحث و التحري مما كان المساعد الأيمن للشرطة و الأمن في توضيح العديد من الإنتهاكات التي طالت هذا الشاب المحب للبيئة و المتطوع لإخماد الحرائق مما كان أول ضحية للحرق بعد إرتكاب جميع الجرائم و أشنعها مما لم يسبق و أ، شاهدهنا في العالم إذ كانت قضية جمال سابقة أولى من نوعها .

ثانيا: إسترجاع هاتف الضحية جمال بن إسماعيل

إسترجعت المصالح المختصة للأمن الوطني الهاتف النقال الخاص بالضحية "جمال بن إسماعيل" ، كما ألفت القبض على 25 مشتبه فيهم آخرين في القضية مواصلة للتحقيقات التي باشرتها المديرية العامة

¹- مجلة دائرة البحوث و الدراسات القانونية و السياسية-مخبر المؤسسات الدستورية و النظم السياسية،العدد الرابع جانفي2018

للأمن الوطني في قضية إغتيال الشاب جمال بن إسماعيل بمدينة نايت إيراثن بولاية تيزي وزو، حسب ماجاء في بيان المديرية العامة للأمن الوطني.

وأفاد البيان، أن ذات المصالح المختصة تمكنت و بإستعمال التقنيات الحديثة، من إسترجاع الهاتف النقال ملك للضحية،من خلال عملية إستغلال الهاتف النقال الخاص بالضحية،إكتشف المحققون حقائق مذهلة حول الأسباب الحقيقية لقتل الشاب جمال بن إستعمال، و التي ستفصح عنها العدالة لاحقا، نظرا لسرية التحقيق.

وأضاف بيان المديرية العامة للأمن الوطني، في نفس السياق، تمكنت المصالح المختصة للأمن الوطني في وقت قياسي من إلقاء القبض كذلك على 25 شخص مشتبه فيهم المتبقين، كانوا في حالة فرار على مستوى عدة ولايات من الوطن، من بينهم شخصين إثنين (02) مشتبه فيهما،تم إلقاء القبض عليهما من قبل مصالح أمن ولاية وهران،كانا يتأهبان لمغادرة التراب الوطني".

وأفاد ذات المصدر، أنه إكتمالا لمجريات التحقيق الإبتدائي الذي أنجزته المصالح المختصة للأمن الوطني،بلغ العدد الإجمالي للموقوفين في ارتكاب هذه الجريمة البشعة 61 شخص مشتبه فيه ، لهم المسؤولية بدرجات مختلفة في قتل،حرق و تنكيل جثة، تحطيم أملاك و إنتهاك حرمة مقر أمني.

وقال البيان، أن التحقيق توصل إلى إكتشاف شبكة مختصة في الإجرام، التي كانت وراء المخطط الشنيع، مصنفة منظمة إرهابية وذلك بإعترافات عناصرها الموقوفين.¹

الفرع الثالث: محاكمة المتهمين في مقتل جمال بن إسماعيل

مثل أمام قاضي التحقيق بمحكمة سيدي محمد، 4 أشخاص متابعين في قضية قتل و حرق و التتكيل بجثة المرحوم جمال بن إسماعيل بمنطقة الأريعاء نايت إيراثن بولاية تيزي وزو.

كما تم الإستماع و التحقيق مع المتهمين، بخصوص التهم الموجهة إليهم التي تتعلق بجناية القيام بأفعال إرهابية تخريبية، تستهدف أمن الدولة و الوحدة الوطنية و إستقرار المؤسسات و سيرها العادي، عن طريق

¹ جريدة اللقاء،يومية، الجزائر ، إسترجاع هاتف جمال بن إسماعيل <https://elikaonlinecom>

بث الرعب في أوساط السكان و خلق جو من إنعدام الأمن من خلال الإعتداء المعنوي و الجسدي على الأشخاص.

وكذا تعريض حياة الأشخاص وأمنهم للخطر و المساس بممتلكاتهم، و جناية المشاركة في القتل العمدي مع سبق الإصرار و التردد، كما تم متابعتهم بجناية الإعتداء الذي يكون الغرض منه المساس بوحدة التراب الوطني، و جناية المؤامرة التي يكون الغرض منها إرتكاب الجنايات.

وجناية الإعتداء الذي يكون الغرض منه التخريب في منطقة أو أكثر، وكذا جناية إنشاء وتأسيس و تنظيم و تسيير جماعة أو منظمة الغرض منها إرتكاب أفعال تخريبية ، تقع أنشطتها تحت طائلة المادة 87 مكرر من قانون العقوبات¹ .

¹ - جريدة اللقاء، يومية، الجزائر ، إسترجاع هاتف جمال بن إسماعيل <https://elikaonlinecom>



الخاتمة:

تعرضنا في هذا البحث لدراسة المعلوماتية للكشف عن الجرائم المعلوماتية من ناحيتين " :
ناحية أولى تناولت الدراسة الجهات الرسمية في الكشف عن الجرائم
وناحية الثانية تناولت الدراسة الجهات الغير الرسمية في كشف الجرائم
ثمة جهود كبيرة تبذل لمحاربة الجريمة الالكترونية بكافة أشكالها لكن لتمييز هذه الجرائم وعدم
تقليدها من الصعب الكشف عنها وتحديد الدليل المادي الذي يدين مرتكبها لذلك من المتوقع أن ها
النوعن الجرائم سيستمر ويطغى على ساحة الاجرام بقدر كبير و سيتطور مع مرور الوقت الى ماو أخطر
و أعقد لذا فإن وجود إستراتيجية فعالة لدى الدول تحارب هذه الجرائم هي الوسيلة الضامنة لتقليلها
ومحاولة التحكم بها و لا ننسى دور الأفراد في محاربتها عن طريق تبصيرهم بإيجابيات وسلبيات إستخدام
شبكة الأنترنت وحب الشركات المتخصصة على انتاج برامج حماية الأخرى و الصفحات الأنترنت
ونعتبر المعلوماتية من الأولويات التي يحرص عليها الفرد شكل خاص و الدولة بشكل عام وهي
تمتد لتمثل كافة ميادين الحياة الشخصية والاجتماعية و الإقتصادية و السياسية وغيرها
فمراعاة المصالح الفردية و الجماعية تحاول الجهات المعنية القائمة على أن الحياة البشرية على
كافة الأصعدة ومن خلال تطبيق القوانين الوضعية لمواكبة المستجدات ما تولده التكنولوجيا من آثار سلبية
لأمن العام أو الخاص وذلك بالإستخدام الغير مشروع بالتكنولوجيا وهدد بالفعل الحياة العامة والخاصة
للأشخاص من خلال الجرائم المستحدثة مست الأشخاص
و الإحاطة بصور الإعتداء على الأفراد في عصرنا تم التطرق في الكشف على الجرائم المعلوماتية.
+ إقتراح موقع الإلكتروني لتبليغ مع حماية الخصوصية
+ على الدولة أن تتخذ إجراءات لتسهيل عمليات التبليغ في المجال الإلكتروني مثلا : إنشاء موقع
لتبليغ الإلكتروني و حتى الشكاوى خاصة في الجرائم الإلكترونية لأنها سريعة الإختفاء.
+ يجب إنشاء مواقع صورية تظهر لأنها تقوم ببعض الجرائم حتى يمكن كن خلالها الكشف عن
العمليات الإجرامية
+ يجب التخصص في مجال الضبطية الالكترونية
+ نطالب الدولة بتدعيم وتقوية شبكة الإنترنت و أجهزة التكنولوجيا و الإعلام
+ نرجو من العدالة الجزائرية أن تأخذ مجراها في قضية المرحوم جمال بن سماعيل .
+ نطالب الدولة بمكافئة الشباب الذين ساهمو ا في الكشف عن الجريمة .

قائمة

المصادر و المراجع

.I. قائمة المصادر

(1) الإتفاقيات الدولية:

الإتفاقية العربية لمكافحة الجريمة المعلوماتية التي صادق عليها المشرع الجزائري في سبتمبر 2014

الإعلان العالمي لحقوق الإنسان إعتد ونشر على الملا بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 217 ألف (د.3) المؤرخ في 10 كانون الأول/ديسمبر 1948

(2) النصوص التشريعية:

قانون رقم 04-15 المؤرخ في 27 رمضان عام 1425 الموافق 10 نوفمبر سنة 2004 المعدل و المتمم للأمر رقم 66-156 المؤرخ في 18 صفر عام 1386، الموافق ل 08 يونيو سنة 1966، و المتضمن قانون العقوبات ج.ر رقم 71 المؤرخة في 27 رمضان عام 1425، الموافق 10 نوفمبر سنة 2004

قانون رقم 09-04 مؤرخ في 14 شعبان عام 1430 الموافق 5 غشت سنة 2009 يتضمن القواعد الخاصة للوقاية من الجرائم المتصلة بتكنولوجيات الإعلام و الإتصال و مكافحتها القانون رقم 04-14 المؤرخ في 18 صفر عام 1386 الموافق 8 يونيو سنة 2004 يعدل و يتم

الأمر رقم 66-155 المؤرخ في 18 صفر عام 1386، الموافق 08 يونيو سنة 1966، المتضمن قانون الإجراءات الجزائية ج،ر رقم 71 المؤرخة في 27 رمضان عام 1425 الموافق 10 نوفمبر سنة 2004

(3) النصوص التنظيمية:

دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية لسنة 2016، الصادر بموجب المرسوم الرئاسي رقم 16-01 المؤرخ في مارس 2016، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 14 الصادر في 07 مارس 2016 ، معدل و متمم

.II. قائمة المراجع

(4) الكتب

خالد حسن أحمد لطفي، جرائم الأنترنت "بين القرصنة الإلكترونية و جرائم الابتزاز الإلكتروني" دار الفكر الجامعي، مصر، الطبعة الأولى.

قائمة المصادر والمراجع

- ✚ محمد علي أبو العلا، الإعلام و حرية الرأي و التعبير، دار العلم و الإيمان للنشر و التوزيع،
جامعة كفر الشيخ
(5) مذكرات التخرج
- ✚ عبد الحكيم بن عبدالله بن راشد الصوافي، إستخدام وسائل التواصل الإجتماعي لدى طلبة الثانية
من التعليم الأساسي في محافظة الشمال الشرقية بسلطنة عمان و علاقة ببعض المتغيرات
(رسالة ماجستير)، جامعة نزوى، 2015/2014
- ✚ نايري عائشة، الجريمة الإلكترونية في التشريع الجزائري مذكرة لنيل شهادة الماستر، جامعة احمد
دراية
(6) المقالات
- ✚ إبراهيم العيدي، مقال ،سلبيات و إيجابيات مواقع التواصل الإجتماعي ، 20 سبتمبر 2021 ،
mawdoo3.com 11:18
- ✚ أثير الخندق،رحمه حديد، مقال عن مواقع التواصل الإجتماعي،30 أغسطس 2021، 13:56
<https://mawdoo3.com>
- ✚ أسماء منصور،مقال تعريف مواقع التواصل الإجتماعي ،لغة و إصطلاحا 9 ديسمبر 2021
<https://mqaall.com>
- ✚ أسامة سبع،جريمة قتل جمال تعيد خطاب الكراهية إلى الواجهة ووعي الجزائريين جنب الفتنة ، 16
أغسطس 2021
- ✚ د.خضراوي الهادي،د.بوقرين عبد الحليم، تجربة الجزائر في مكافحة الجريمة الإلكترونية، كلية
الحقوق و العلوم السياسية،الأغواط، جامعة عمار ثلجي
- ✚ رياض هاني بهار،مقال دور مواقع التواصل الإجتماعي18 مارس2021، 1:51
- ✚ رشيد حمليل،مقال مقتل جمال بن إسماعيل ...وكلب بافلوف،28 أغسطس 2021
- ✚ فريدة طلحي،قراءة سيكولوجية لجريمة مقتل الشاب جمال بن إسماعيل " حرقا بولاية تيزي وزو
2022/03/21
- ✚ كالين ديفيلن،مقال جمال بن إسماعيل، كيف أدت محاولة فنان جزائري لمساعدة من يحبهم إلى
قتله؟ BBC NEWE عربي،19 أغسطس/آب 2021، 9:56

قائمة المصادر والمراجع

محمد مروان ، مقال عن مواقع التواصل الإجتماعي ، 03 يناير 2021 ، 17:26 ،
[/https://mawdoo3.com](https://mawdoo3.com)

ويكيبيديا الموسوعة الحرة،مقال الحركة من أجل تقرير مصير في منطقة القبائل، 16 ديسمبر
2021، 03:51
(7 مواقع إلكترونية

حسين التتان،ماهي حدود حرية التعبير،الوطن Alwatan ،1443/10/17،2022/05/18،
00:45، tattan86@hotmail.com
[/https://alwatannews.net/Opinion/article](https://alwatannews.net/Opinion/article)

مدونة الحاسب الآلي،إيجابيات و سلبيات مواقع التواصل الإجتماعي،18 مارس 2021، 1:51
<https://arabistgroup.com>

نادية بن طاهر،هذه إعتراقات بعض الموقوفين في قضية جمال بن إسماعيل، النهار
online،15 أوت 2021
(8 المجلات

د.بوقرين عبد الحليم،مقال،حتمية إنشاء ضببية خاصة بالجرائم الإلكترونية،مجلة العلوم القانونية
و السياسية،المجلد الخامس-العدد الأول/2016.

مجلة دائرة البحوث و الدراسات القانونية و السياسية-مخبر المؤسسات الدستورية و النظم
السياسية - العدد الرابع-جانفي2018.

(9 الجرائد

جريدة اللقاء، يومية،الجزائر، إسترجاع هاتف جمال بن إسماعيل <https://elikaonlinecom>
(10 مقابلات شخصية

رئيس الفرقة، فرقة مكافحة الجرائم المعلوماتية، القضايا المسجلة و المعالجة المتعلقة بالجرائم
المعلوماتية2018، 2022/02/20، (مقابلة شخصية)



فهرس المحتويات

الصفحة	المحتوى
3	مقدمة
الفصل الأول: دور الجهات غير الرسمية في كشف الجرائم	
6	تمهيد
7	المبحث الأول: حدود حرية التعبير في ضل إنتشار الجرائم عبر مواقع التواصل الإجتماعي
9-7	المطلب الأول: مفهوم مواقع التواصل الإجتماعي
13-10	المطلب الثاني: حرية التعبير بين التنظيم و الواقع
18-13	المطلب الثالث: سلبيات و إيجابيات مواقع التواصل الإجتماعي
18	المبحث الثاني: المعلوماتية غير الرسمية بين كشف الجرائم و الوقوع فيها
23-18	المطلب الأول: مساهمة المعلوماتية غير الرسمية في مقتل جمال بن إسماعيل
26-23	المطلب الثاني: دور المعلوماتية في كشف الجرائم عن طريق التصوير
28-26	المطلب الثالث: إرتكاب بعض الجرائم عن طريق المعلوماتية غير الرسمية
الفصل الثاني: دور المعلوماتية الرسمية في كشف الجرائم	
30	تمهيد
31	المبحث الأول: الضبطية المختصة في كشف الجرائم المعلوماتية
32-31	المطلب الأول: جهات الضبطية القضائية الإلكترونية في الجزائر
35-32	المطلب الثاني: جهات الضبطية القضائية الإلكترونية في الدول الأخرى
36	المبحث الثاني: مساهمة الضبطية في الكشف عن الجرائم الإلكترونية
40-36	المطلب الأول: .صلاحيات ذات الطابع الإلكتروني (التفتيش في البريد الإلكتروني)
43-40	المطلب الثاني: إجراءات التحقيق في الجرائم المعلوماتية
48-44	المطلب الثالث: مساهمة الضبطية الإلكترونية في جريمة مقتل جمال بن إسماعيل
50	الخاتمة
54-52	قائمة المصادر و المراجع
56	فهرس المحتويات